

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٣٨٥

الثلاثاء، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دوكلو
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2006/145)

06-26984 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2006/145)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان واستراليا وألمانيا وأيسلندا وإيطاليا وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا وكازاخستان وكندا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في نظر البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه دعوة إلى هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان السالفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كونيغز لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/145، وهي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

سوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة على إحاطة إعلامية من السيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وأعطيه الآن الكلمة.

السيد كونيغز (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي للإفادة عن الحالة في أفغانستان خلال مداولاتنا بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويصف تقرير الأمين العام المكتوب (S/2006/145) الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال الأشهر الستة الماضية، علاوة على مقترحات لإدخال بعض التعديلات على تلك الولاية. وسوف أركز في ملاحظاتي على ما استجدّ من تطورات منذ قدّم وكيل الأمين العام غينو للمجلس إحاطته الإعلامية الأخيرة في ١٠ شباط/فبراير، وعلى الاحتمالات بالنسبة للاتفاق الخاص بأفغانستان.

وكما يدرك أعضاء المجلس، فقد أكد مؤتمر لندن بشأن أفغانستان، الذي عقد يومي ٣١ كانون الثاني/يناير و١ شباط/فبراير، مجددا التزام المجتمع الدولي القوي بدعم أفغانستان خلال فترة السنوات الخمس المقبلة وما بعدها. والمعايير الرئيسية والأطر الزمنية التي وضعها الاتفاق الخاص بأفغانستان تشبه في طموحها من وجوه عديدة ما جاء

باتفاق بون، بل تتجاوزه في اتساع نطاقها. وفي تأييد المجلس للاتفاق كإطار للشراكة الدولية مع أفغانستان على مدى السنوات الخمس القادمة اعتراف منه بالالتزامات المتبادلة وبالانضباط اللازم لكفالة تنفيذ خارطة الطريق، التي ترمي إلى النهوض بحياة الأفغان.

ومن الواضح بالفعل أن ثمة أولويتين لا غنى عنهما بالنسبة لنجاح الخطة المذكورة. أولا، لابد من تعزيز مؤسسات أفغانستان على جميع الأصعدة إلى الحد الذي تصبح معه من الفعالية بحيث تقوم بإيصال الخدمات الأساسية.

ثانيا، يجب تطوير استراتيجيتنا للتعامل مع التحديات الأمنية الصعبة لمواجهة التهديدات القائمة.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، أظهرت الشهور الأولى من عمل الجمعية الوطنية الجديدة بشارة المؤسسات الأفغانية الجديدة. فقد وضع المجلسان نظاميهما الداخليين وشكلا لجانا قطاعية. ونوقشت المسائل الأمنية والإنمائية بحرية. وفي ٢٧ شباط/فبراير، قرر وُليسّي جيرغا (مجلس الشعب) استجواب الوزراء وإقرار تعيينهم على أساس فردي.

وستختبر الشهور المقبلة قدرة الحكومة الأفغانية والبرلمان على العمل البنّاء لاعتماد ميزانية جديدة، والاتفاق على تشكيل الوزارة الجديدة ووضع جدول أعمال تشريعي يعكس الأولويات الوطنية بموجب الميثاق الجديد. وقد أظهر اجتماع ضم كل المجالس الإقليمية، عقد في كابل في بداية أوائل آذار/مارس، تصميم الممثلين المنتخبين على تحقيق نتائج مبكرة.

ويجري تركيز جدول الأعمال السياسي بشكل متزايد على المسائل المتعلقة بالعدالة. وقد أبدى الرئيس كرزاي تصميمه على تجديد المحكمة العليا لأفغانستان بصورة كبيرة. ووافق أيضا على الشروع في تنفيذ خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة، بالتعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وشخصي، في الأسابيع المقبلة. وفي هذه الأثناء أصبحت المبادرات الرامية إلى التعامل مع جرائم الماضي في أفغانستان تكسب زخما. وفي قضية اشتهرت إعلاميا، أصدرت المحكمة الأمنية الوطنية الابتدائية في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ حكما بالإعدام على رئيس سابق للمخابرات في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٧٩ بسبب دوره في اغتيال سجناء. وتابع الأفغان المحاكمة باهتمام شديد ووجهت إليها انتقادات لعدم التزامها بالمعايير الدولية للإجراءات القضائية المتبعة. ولكنها أظهرت المطمح القوي لدى الأفغان إلى الحقيقة والعدالة فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت خلال عقود من الصراع العنيف.

وفيما يتعلق بالتطورات الأمنية، أظهر الهجوم بالقنابل الذي حدث قبل أيام في كابل على رئيس مشرانو جيرغا (مجلس الشيوخ) والرئيس السابق مجددي الأهمية التي يوليها أعداء أفغانستان لإعاقة العملية الديمقراطية بوسائل العنف. وكان الهجوم رمزا للاتجاهات الأمنية في البلد، التي لا تزل تشكل مصدر قلق شديد.

وشهدت شهور شتاء ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ارتفاعا في أعمال التمرد والهجمات الإرهابية وأساليب أكثر تعقيدا. وكانت هناك زيادة بارزة في الحوادث الناتجة عن أجهزة متفجرة أكبر حجما وأكثر فتكا، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية، وخاصة في جنوب وشرق البلد. وأظهر مرتكبو تلك الهجمات تعمدا متزايدا في استهداف المدنيين، والمسؤولين الحكوميين والعاملين في مجال التعمير، مثل بناة الطرق. ومن بواعث القلق الشديد أيضا في هذا الصدد اختطاف أربعة أجانب مؤخرا في مقاطعة هلماند وورود خبر غير مؤكد عن أن الطالبان ادعت قتلهم.

إن انتشار هذه الهجمات في فرح وهلماند وقندهار وكونار وأماكن أخرى يدل على استمرار شبكات القيادة والسيطرة لدى الطالبان والقاعدة والجماعات المرتبطة بهما في المنطقة، بل وترسيخها. وأي حل لذلك التحدي سيتطلب جهودا دولية مضاعفة لتفكيك الهياكل الإرهابية التي تمثل تهديدا مشتركا لأمن أفغانستان وباكستان على السواء.

وهناك أيضا شواغل أمنية في المقاطعات الأقل تأثرا بالتمرد والإرهاب. ففي مقاطعة فرح، أصاب القتل العبثي الذي حدث في ٤ آذار/مارس للمهندس الأفغاني محمد هاشم، وهو متعهد يعمل مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أسرة الأمم المتحدة بصدمة وأحزنها. وفي مقاطعتي هلماند وننغرهار واجهت الجهود المبذولة للقضاء على الأفيون مقاومة مصممة.

وفي الوقت نفسه، تحركت الحكومة الأفغانية لمواجهة تلك التهديدات بالسياسة والإدارة الناجحة للأزمات. وفي حلقة دراسية عقدت في كابل في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير، نظر مجلس الأمن القومي في مخطط للسياسة الأمنية الوطنية لأفغانستان. وهو يدعو إلى مؤسسات أمنية أفغانية تؤدي كامل وظائفها وتتصدى للتهديدات الداخلية والخارجية للسلم والأمن بطريقة متكاملة، تحت إشراف مدني، وعلى أساس مستدام ماليا.

ومعالجة القضايا الأمنية وإكمال إصلاح القطاع الأمني ما زالا يمثلان أمرا بالغ الأهمية لعملية بناء السلام. وفي الأسابيع الأخيرة اكتسب برنامج حل الجماعات المسلحة غير الشرعية شهرة وزخما. إذ بلغ إجمالي الأسلحة التي جمعت الآن في جميع أرجاء البلد ٠٠٠ ١٩ قطعة. وفي مقاطعة كبيسا، يجري بقيادة الحاكم إكمال دراسة استقصائية كاملة للجماعات المستهدفة بالحل، وستُكرر تلك العملية في الشهور المقبلة في مقاطعات فرح وحيرات ولقمان وتاخار. ومنذ أن بدأ برنامج التخلص من الذخائر على المستوى الوطني في السنة الماضية، جمعت أكثر من ٠٠٠ ٣٠ طن من الذخائر الخطيرة وغير المرغوب فيها ودمرت. ولكن استيفاء المعايير القياسية لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير الشرعية، والعمل المتعلق بالذخائر، على نحو ما ورد في الميثاق، سيقتضي التزاما قويا ومتواصلا.

والتطور الرئيسي في إطار القوات العسكرية الدولية في الأسابيع الأخيرة كان نقل القيادة الإقليمية الجنوبية في إطار عملية الحرية الدائمة من الولايات المتحدة إلى لواء متعدد الجنسيات في ٢٨ شباط/فبراير في قندهار. وحالما تنشر تلك القوة في الميدان، ستجمع بين قدرات كبيرة من القوات المسلحة الكندية والبريطانية والأمريكية والهولندية والأسترالية والبلدان الأخرى، بقوام منتشر يبلغ ٠٠٠ ٦٠ جندي في المقاطعات الجنوبية الخمس. وذلك يمثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة عن المستويات السابقة ويدل على التصميم الدولي على مواجهات التحدي المتمثل في التمرد القائم على الإرهاب.

ويلزم أيضا تحسين إدارة الحدود لتحقيق عدة أهداف رئيسية بموجب الميثاق، من اعتراض المخدرات إلى جمع العوائد. وفي مؤتمر الدوحة الثاني، الذي اشتركت في رئاسته حكومتا ألمانيا وقطر في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، أكدت ٢١ دولة وثماني منظمات دولية من جديد التزامها بتحسين التعاون مع أفغانستان فيما يتعلق بأمن الحدود وإدارتها. ومع ذلك، ما زلت أشعر بالقلق من أنه لم تتوفر الموارد اللازمة لتنفيذ تلك المقترحات، بما في ذلك ما يتعلق برواتب الشرطة وشرطة الحدود.

إن جدول الأعمال الذي ينتظر حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي جدول شاق. وفي حين أن اتفاق بون كان مركزا على إعادة إنشاء المؤسسات الوطنية الشرعية، سيكون

أحد التحديات الرئيسية بموجب ميثاق أفغانستان بسطة سيطرة الحكومة على الصعيد المحلي. وسيتطلب ذلك من الجهات الفاعلة في الأمن والتنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تكون أكثر حضورا في المناطق التي لم يمسها التعمير بعد. وسيتطلب برامج تكفل مشاركة الأفغان في تنمية بلدهم، مع الوفاء باحتياجات الجماعات الضعيفة والمناطق الفقيرة.

ومما سيشكل تحديا أيضا لحكومة أفغانستان أن تجعل المؤسسات العاملة للقضاء وحكم القانون حقيقة على نحو متزايد في المجتمعات التي يعيش فيها معظم الأفغان. وسيتطلب ذلك أيضا تنفيذ الالتزامات الجديدة لأفغانستان بحماية ورصد حقوق الإنسان لمواطنيها.

ولا يمكن لأفغانستان تحقيق تلك التوقعات إلا بإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية اللازمة لتنمية رأسمالها البشري، وتسخير الموارد الزراعية والطبيعية الكامنة وتهيئة الظروف المواتية لبروز قطاع خاص نابض بالحياة. وتعزيز التعاون الإقليمي في ذلك الصدد أساسي أيضا.

والتقرير المعروض على المجلس يوضح بإيجاز عددا من المقترحات بشأن الطريقة التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بعد أن أكملت دعمها لعملية بون، أن تواصل الاضطلاع بدور بوصفها بعثة سياسية خاصة، تقدم المشورة إلى الحكومة الأفغانية وخاصة بغية زيادة تعزيز مؤسسات الدولة. وستظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بعثة متكاملة وتخطط وتنسق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية. وبعثة الأمم المتحدة، بوصفها الرئيس المشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي سينشأ بموجب الميثاق، ستهدف إلى تشجيع ظهور الحكومة في أنشطة المساعدة الدولية والدعوة إلى مزيد من التلاحم في الجهود العامة للتعمير. والنجاح في هذا المسعى، كما أشار الأمين العام في تقريره، "يعتمد أيضا على الدور المتداعم لجميع الأطراف صاحبة المصلحة وتعاونها معا تعاونا كاملا".

وكما ذكرتُ آنفا، سيكون من الضروري أن تمد الحكومة الأفغانية يد المساعدة إلى المناطق التي تعاني من نقص الخدمات في أفغانستان. والمقترحات المقدمة إلى المجلس لينظر فيها تشمل بالتالي إمكانية توسيع بسيط للوجود الميداني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لمرافقة ودعم الحكومة في هذه الجهود، وفقا، بالطبع، للأحوال الأمنية. وسيتطلب تنفيذ هذه الولاية موارد أمنية وإضافية كافية، بما في ذلك الدعم الجوي والدعم للإجلاء الطبي.

وإذ تبدأ ساعة الميثاق الأفغاني دقاتها، سيتعين تحقيق المعيار القياسي الأول - إنشاء آلية واضحة وشفافة لشغل وظائف الخدمة المدنية في المستوى الأوسط - بعد ستة أشهر.

والحكومة الأفغانية، باعتمادها إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة، في الأسبوع الماضي، أكدت ضرورة تنسيق جهودها وجهود المجتمع الدولي لضمان تحقيق رؤيتنا المشتركة للسلام والتنمية المستدامين في أفغانستان.

ختاما، أود أن أدعو الحكومة الأفغانية إلى بذل قصارى ما في وسعها لاستيفاء المعايير القياسية المحددة في هذه الوثائق وأن أشجع المجتمع الدولي على إبداء السخاء والالتزام الدائمين في هذه المرحلة المقبلة الهامة من عملية السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كونيغس على إحاطته الإعلامية.

قبل فتح الباب للمتكلمين، أود أن أطلب من كل المشاركين قصر بياناتهم، بأقصى ما يمكن، على ما لا يزيد عن خمس دقائق لتمكين المجلس من العمل بفعالية في إطار

جدوله الزمني. وأشكركم على تفهمكم وتعاونكم في هذا الصدد.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكر السيد توم كونيغس على عرضه آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بما في ذلك ولايتها الجديدة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأتمنى للسيد كونيغس كل النجاح في واجباته الهامة والشاقة بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام في أفغانستان.

إن اليونان تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

يغطي تقرير الأمين العام بصورة شاملة كل التطورات الرئيسية التي حدثت في أفغانستان خلال الشهور الستة الماضية. وإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات في ١٨ أيلول/سبتمبر وافتتاح البرلمان الجديد في ١٩ كانون الأول/ديسمبر وصلا بعملية بون إلى ختام ناجح. واعتماد ميثاق أفغانستان في مؤتمر لندن المعقود في ٣١ كانون الثاني/يناير، وتأييد مجلس الأمن له في ١٥ شباط/فبراير، أطلقا العملية الجديدة لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الشاملة في بيئة سلمية وآمنة، بقيادة الحكومة الأفغانية.

ومرة أخرى كان إسهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لا غنى عنه وجديرا بالإشادة.

ومع ذلك، ندرك تماما التحديات العديدة والشاقة التي لا تزال تواجه أفغانستان. ونوافق على الملاحظات التي أبداها الأمين العام فيما يتعلق بضرورة إكمال الإصلاحات في قطاعات الأمن والإدارة والعدالة والعمل الإنساني، وكذلك إرساء سيادة القانون والمراعاة التامة لحقوق الإنسان، خاصة في المقاطعات التي ما زال يسود فيها أمراء الحرب وشبكات المخدرات.

وعلى وجه الخصوص، يساورنا قلق بالغ بسبب تصاعد العنف مؤخرا ضد المدنيين وموظفي الإغاثة والقوات العسكرية والأمنية الأفغانية والدولية، والسياسيين المعتدلين وموظفي الحكومة والمعلمين. وإذا ما استمرت هذه الحوادث، ستتعرض كل الجهود والأنشطة الرامية إلى تنفيذ ميثاق أفغانستان لخطر شديد.

ونحن نتطلع إلى تحسن الحالة الأمنية، بصفة أساسية من خلال زيادة تعزيز الجيش الوطني الأفغاني وقوات الشرطة الأفغانية والشروع في تنفيذ برنامج حل الجماعات المسلحة غير الشرعية. وإضافة إلى ذلك، نعتقد أن توسع القوات التابعة لقوة المساعدة الأمنية الدولية في الجنوب وتعزيز عمل أفرقة التعمير الإقليمية سيفضيان إلى تحسين الأمن وتيسير التعمير والتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية من البلد.

وبالطبع، تشكل صناعة المخدرات السند الرئيسي للهجمات المسلحة والصدامات العنيفة والتفجيرات الانتحارية وحرق المدارس. وقد اتخذت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي تدابير جدية لمعالجة المشكلة، ولكن بلا جدوى حتى الآن. وإذا لم تُفصم الروابط بين الفقر الواسع الانتشار وسط المزارعين، وزراعة الأفيون، وتجارة المخدرات، والفساد والإرهاب، سيستمر تقويض كل الجهود، بما في ذلك الأموال المنفقة، الرامية إلى ترسيخ السلام والمؤسسات الديمقراطية، والتعمير، والاستقرار، والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفغانستان.

وقد أحرز شعب وحكومة أفغانستان تقدما رائعا وهما مصممان على التغلب على التحديات الباقية، مهما تكن شاقة. هناك حاجة إلى تعزيز مشاركة الأمم المتحدة وإسهامات فرادى البلدان، وكذلك إسهامات المنظمات غير

الحكومية، من أجل استيفاء المعايير القياسية الواضحة المحددة في ميثاق أفغانستان للمرحلة الإنمائية الأفغانية الجديدة التي مدهّا خمس سنوات.

وفي هذا الصدد، نرحب باقتراح الأمين العام الرامي إلى استمرار وجود الأمم المتحدة في أفغانستان من خلال إسناد مهام جديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وفقا للدور التنسيقي والإشرافي للأمم المتحدة، في تنفيذ أحكام ميثاق أفغانستان فيما يتعلق بالأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المسألة الشاملة لكل القطاعات والمتمثلة في مكافحة المخدرات.

إن اليونان تؤيد الولاية والهيكل الجديدين لبعثة الأمم المتحدة اللذين اقترحهما الأمين العام وهي مستعدة للمشاركة بشكل بناء في التشاور بشأن مشروع قرار لمجلس الأمن.

ختاما، أود أن أكرر تأكيد التزام بلدي بمواصلة مشاركته السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية في أفغانستان. وأود فقط أن أذكر أن اليونان تبرعت، في مؤتمر لندن، بمبلغ ٥ ملايين دولار في مشاريع إنمائية. واضطلعنا كذلك بإصلاح متحف كابل كدليل على التزامنا بالحفاظ على الثقافة الأفغانية الفريدة.

وتستحق أفغانستان وشعبها مستقبلا يسوده السلام والازدهار، وسنقدم لهما الدعم الكامل في الطريق إلى الأمام.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكر السيد توم كونيغس على إحاطته الإعلامية الهامة جدا. لقد ظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان تقدم إسهاما لا غنى عنه في توطيد السلام وتشجيع التعمير والتنمية في ذلك البلد. ونحن نشيد أيضا بموظفي البعثة على تفانيهم، ونتوقع للبعثة، بقيادة السيد كونيغس، أن تواصل عملها الجيد.

لقد أُكملت عملية بون بنجاح. وكان مؤتمر لندن، المعقود في نهاية كانون الثاني/يناير، بإصداره ميثاق أفغانستان، حدثا هاما في وضع إطار عمل لما بعد بون لمواصلة الالتزام الدولي والمساعدة للبلد.

لكن الحقيقة أن العديد من التحديات ما زال يواجه مستقبل أفغانستان، بما في ذلك في مجالات الأمن والحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و – مما يبعث القلق بشكل خاص – مجال المخدرات غير المشروعة. ولمواجهة تلك التحديات، تدعو الحاجة إلى جهود مصممة من جانب الحكومة الأفغانية مدعومة بالمساعدة المستمرة من المجتمع الدولي. وتعرب اليابان عن تقديرها للالتزام الذي أظهرته حكومة أفغانستان في السعي بصورة نشطة إلى تحقيق أهدافها الوطنية في هذه المجالات البالغة الأهمية، مثلما تفعل من خلال الاستراتيجية الأفغانية الإنمائية المؤقتة. ولإنجاح المرحلة المقبلة للتعمير والمصالحة، يُعتبر من الأساسي بذل جهود مصممة في سبيل تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية والميثاق، مع ملكية الأفغان أنفسهم بصورة كاملة للعملية، يساعدهم في ذلك الدعم الدولي الجيد التنسيق من الأمم المتحدة والجماعة المانحة.

وقال الأمين العام إن الجمعية الوطنية تجري الآن مناقشات ومداولات حثيثة بشأن مسائل تتراوح ما بين إدارة البلد ومواجهة الأخطار التي تهدد استقرارها. وهذا التطور الإيجابي أمر مشجع لنا. كما أننا نتطلع إلى قيام الجمعية الوطنية بتثبيت وزراء الحكومة في وقت قريب. ونأمل من خلال هذه العملية أن تتغلب أفغانستان على الصعوبات التي تتم مواجهتها في الكثير من الأحيان في المراحل المبكرة من إنشاء نظام سياسي ديمقراطي.

ومن بين المشاكل التي ما زال يعاني منها هذا البلد وشعبه، تلك المشاكل المنبثقة عن انعدام الأمن وعدم الشرعية المنتشرين في مقاطعات عديدة، مثلما أكد تقرير الأمين العام. ومن أجل تحسين حالة الأمن، يجب توسيع حجم الجيش الوطني والشرطة الوطنية الأفغانيين وتحسين قدراقما وتحقيق الإصلاح القضائي بدون تأخير. وفي الوقت ذاته، من الأهمية أن تُطالب جميع الأطراف والجماعات الأفغانية بممارسة ضبط النفس وتجنب اللجوء إلى العنف، وينبغي للجميع أن ينخرطوا في إدارة الشؤون السياسية على النحو السليم وأن يسعوا إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

لقد أحرزت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بالفعل تقدما كبيرا في تحقيق الإصلاح في كل القطاع الأمني. وكانت اليابان مساهما رئيسيا في تعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونحن نقدر الجهود التي بذلتها الحكومة الأفغانية للانتهاء من نزع السلاح والتسريح. وبعد استكمال نزع السلاح والتسريح، يبقى الآن العمل على الانتهاء من إعادة الإدماج، ونأمل إتمام ذلك في أقرب وقت ممكن.

وحيث أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على وشك الإنجاز، تولي اليابان أهمية خاصة لبرنامج تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة، بوصفه بندا ملحا في جدول أعمالنا الحالي. وهذا برنامج يتولى الأفغان إدارته، ويجب إذا على جميع السلطات الحكومية المعنية أن تنفذه. ونأمل كثيرا أن تظهر الحكومة التصميم والالتزام اللازمين من أجل جعل هذا البرنامج نجاحا آخر. ويتطلب هذا بالطبع دعما دوليا لجمع الأسلحة وجمع المعلومات. وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أعلن أن اليابان تعتزم عقد مؤتمر دولي في طوكيو هذا العام بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتفكيك الجماعات المسلحة وغير المشروعة. ونطالب مجتمع المانحين بتقديم دعمه الثمين لهذا المشروع الحيوي، الذي يتعلق مباشرة بتعزيز الأمن على أساس مستدام.

وبالنسبة إلى مسألة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تؤيد اليابان التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، آخذة في الاعتبار إطلاق الميثاق. ومع ذلك، ينبغي الحفاظ على نهج ”التأثير الخفيف“، نظرا لضرورة التشجيع على ملكية الحكومة الأفغانية. كذلك ينبغي النظر في نهج الإحلال والبناء، أينما اقتضت الضرورة، عند اتخاذ قرارات بشأن التخصيص الأفضل للموارد البشرية والتمويلية.

ونعتقد أنه بينما تنتقل أفغانستان إلى مرحلة جديدة في جهودها لإعادة الإعمار وبناء السلام بعد بون، ينبغي أن تقوم بعثة تابعة لمجلس الأمن بزيارة أفغانستان لتقييم الحالة وإظهار الالتزام المستمر من المجتمع الدولي بتقديم المساعدة خلال هذه المرحلة. وفي رأينا أنه يمكن تنظيم مثل هذه البعثة بعد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة مباشرة، وينبغي أن تكون صغيرة ومتحركة نظرا للحالة الأمنية السائدة.

ختاما، تعمل اليابان الآن على صياغة مشروع قرار بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة. ونأمل أن نتمكن من تقديم مشروع القرار هذا لاعتماده بحلول ٢٣ آذار/مارس، مع الأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في هذه الجلسة أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء فيه على حد سواء.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد توم كنيغس، الممثل الخاص للأمين العام، على تقديمه للتقرير عن الحالة في أفغانستان. وأود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وجيران أفغانستان والبلدان المانحة، ولكي أشكرهم على جهودهم الجماعية في مرافقة أفغانستان على

الطريق الذي يصل بها إلى أن تكون عضوا حيويا ومستقرا في المجتمع الدولي. إن ميثاق أفغانستان هو إطار جديد ومرحب به للشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي.

لقد أحرزت أفغانستان في الأعوام الأربعة الأخيرة تقدما كبيرا في بناء دولة ديمقراطية ذات مؤسسات تخضع للمساءلة. كما تم أيضا إحراز تقدم في إصلاح البنية التحتية الأساسية المطلوبة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن من بين الاحتياجات الأكثر إلحاحا، والتي تتطلب اهتماما متواصلا، تعزيز الهياكل الحكومية؛ وتطبيق القواعد الأساسية للحكم الرشيد والعدالة وسيادة القانون؛ ودعم حقوق الإنسان؛ ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير المشروعة وتفكيكها؛ والاستمرار في الجهود لخفض إنتاج المخدرات والاتجار بها؛ وإرساء الأساس لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. ويجب أيضا إيلاء اهتمام مماثل لتعزيز النظام القضائي، الذي يفتقر إلى الموظفين المؤهلين والبنية التحتية لإدارة العدالة بنزاهة وفعالية. ومن الأهمية بقدر مماثل أن تعالج القيادة أيضا القضايا الاجتماعية مثل الإسكان واستمرار تمكين المرأة وإعادة إدماج العائدين من البلدان المجاورة.

ومن الواضح أنه لا يزال هناك تحد مستمر في مجال الأمن، حيث تتواصل التفجيرات الانتحارية وتُستخدم فيها أساليب متطورة بشكل متزايد. وتستلزم هذه الحالة تعزيز التدريب ووجود شرطة وطنية جيدة التجهيز وذات قدرة على الانتشار خارج كابل والعمل في شتى أنحاء البلد بشكل فعال. وينبغي أن يترافق مع ذلك بناء جيش وطني أفغاني فعال تماما وتكون مهمته المباشرة تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والهياكل الإرهابية.

ونحث جميع الضالعين في أعمال العنف على وقف أنشطتهم غير المشروعة والإجرامية والمشاركة بدلا من ذلك في مهمة إعادة الأمن والتنمية إلى الشعب الأفغاني.

ونعتقد أنه يجب إعطاء إدارة وملكية هذه العملية للحكومة والشعب. ولكنهما بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، وهو ما أثبته إطلاق ميثاق أفغانستان مؤخرا في لندن، والذي يعد بإحراز التقدم وتحقيق الاستقرار للمؤسسات التي ما زالت هشة، والتي أُنشئت على أسس عملية بون. ونشيد بكل المشاركين في إعداد وإطلاق الميثاق. لقد كانت المبادرة مبتكرة وجاءت في الوقت المناسب، وذلك من أجل تعزيز الاهتمام والدعم الدوليين لضمان البقاء لمؤسسات أفغانستان بعد انتهاء الصراع وعدم عودة البلد للانزلاق في الأزمات مرة أخرى.

ومع الدعم الدولي الآن، يمكن لأفغانستان أن تشرع في المرحلة التالية من تعزيز دعائم الدولة. ولقد استكملت بعثة الأمم المتحدة بنجاح إنجاز مهماتها المتعلقة باتفاق بون، ولكن ما زال لديها دور هام في أفغانستان. ونحن ندعم تمديد ولايتها المعدلة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا بغية تمكينها من الاستمرار في أداء دور داعم لشعب أفغانستان وحكومتها في تنفيذ ميثاق أفغانستان الجديد.

السيد دوكولو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود بالطبع أن أشكر السيد كنيغس على إحاطته الإعلامية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأتمنى له كل النجاح في المهمة البالغة الأهمية التي سيشرع فيها من الآن فصاعدا. وفي ملاحظة شخصية، أود أن أقول إننا سعداء بشكل خاص لأن ممثلا للأمم المتحدة من ألمانيا يخلف ممثلا للأمم المتحدة من فرنسا.

إني لن أقدم تحليلا عن الحالة، فهذا التحليل قد قدمه بوضوح تام الممثل الخاص الجديد. ولكني أود أن أقول إن

الحالة تتسم بمفارقة مزدوجة. الأولى هي أنه رغم إحراز تقدم كبير في أفغانستان على جميع الجبهات، ما زال هناك، كما أكد متكلمون سابقون، خطر زعزعة الاستقرار، الأمر الذي لا يمكن استبعاده نظرا لارتفاع مستوى انعدام الأمن. وذلك يعود إلى أسباب داخلية وخارجية على حد سواء، ويتجلى في أعمال الإرهاب. ولكن ما يؤججه أيضا اتجاهات أخرى مثيرة للقلق يستمد جذوره منها، وهي وجود الجماعات المسلحة، وشبكات الاتجار بالمخدرات، وباعتراف الجميع، ضعف الإدارة إلى حد ما. لذلك فإن المفارقة الأولى لا تشمل خطر زعزعة الاستقرار فحسب، بل أيضا خطر عرقلة المساعدة الدولية.

وبالنسبة للمفارقة الثانية، أعتقد أن المؤشر الدال على نجاحنا الجماعي – لا سيما نجاح شعب وحكومة أفغانستان – هو أن الأمور باتت الآن في أيدي مؤسسات أفغانية تمثيلية ومنتخبة انتخابا حرا، وقد أضيف إلى ذلك أنها مؤسسات قادرة. ولكن يجب علينا أن نواصل الاضطلاع بالمسؤولية المتمثلة في التواجد في أفغانستان وتقديم المساعدة إليها. وكما نعلم جميعا، فإن جدارة مؤتمر لندن ونجاحه قد حددا تعريف عقد جديد بين المجتمع الدولي وأفغانستان، وبتعديل يتناسب مع السياق الجديد الذي يدير فيه الأفغان الآن شؤونهم.

ومن ناحيتي، أعيد التذكير بأن التركيز الرئيسي في ميثاق أفغانستان هو على تطوير مؤسسات هذا البلد، بما في ذلك المؤسسات المحلية. أي أنه يتعين علينا أن نعزز هذه المؤسسات وأن نضمن اللامركزية القوية لها. وهذا تحد هائل، ونعتقد أن للأمم المتحدة دورا تؤديه في هذا المجال.

يأخذني ذلك إلى مقترحات الأمين العام. وأعتقد أنه من بين المقترحات المعروضة علينا والمهمات التي حددها الممثل الخاص لنفسه، هناك عدد معين من المقترحات تكتسي أهمية خاصة لنا.

المقترح الأول هو تنسيق الجهود الدولية. أعلم أن هذا التنسيق قد تم بالفعل. ولكن بالنظر إلى السياق الجديد، يجب أن نجد صيغا تسمح بقدر أكبر من الفعالية في تنسيق الجهود الدولية، والممثل الخاص وحده هو القادر على فعل ذلك. وأنا أدرك أنه، في هذا الصدد، يعمل على إنشاء الآلية التي تم تحديدها في مؤتمر لندن.

والمقترح الثاني، أعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تكثف الجهود التي تجلت قيمتها المضافة في السنوات الأخيرة. وينطبق ذلك، مثلا، على نزع سلاح الجماعات المسلحة غير الشرعية. والأمر ينطبق على الإعداد للانتخابات المقبلة – وهو مجال يمتلك فيه الممثل الخاص خبرة فريدة.

والمقترح الثالث، يوافق وفدي على أنه يجب توسيع دور بعثة الأمم المتحدة حتى يمتد إلى المقاطعات. ومن الواضح أنه يجب أن تسمح الظروف بذلك؛ ويجب إتمام ذلك بحذر. ولكننا في الوقت ذاته نعتقد أن هذا الأمر نتيجة عملية حتمية لذلك التركيز، الذي تم تحديده في لندن، على بناء المؤسسات، بما في ذلك بناء المؤسسات في المقاطعات.

بشأن المقترح الرابع، أكاد أعاني الإحراج عند ذكر هذا الأمر، ولكن يتعين علي أن أذكره، وهو أن البعد الإقليمي ما زال بعدا رئيسيا. ولقد شهدنا جميعا في الآونة الأخيرة، على شاشات التلفزة، عناصر مثيرة للقلق الشديد تتصل بالعلاقات بين السلطات الأفغانية وبلدان مجاورة معينة. ويجب علينا جميعا أن نبذل جهدا جماعيا للمساعدة على استعادة التعاون الطبيعي. وهنا أيضا من الواضح أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عليها دور خاص في تهيئة مناخ الثقة بين أفغانستان وجاراتها.

وشأني شأن المتكلمين السابقين، إنني مضطر لأن أقول بضع عبارات بشأن إسهامنا على الصعيد الوطني. في ما يتعلق بالمساعدة المدنية، اتخذنا قرارات لزيادة التزاماتنا

زيادة كبيرة في السنوات المقبلة. على سبيل المثال، سوف نخصص ٣٣ مليون يورو للتنمية الريفية ودعم تطوير القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، وكما أتيحت لي الفرصة لأقول ذلك لزملائي، سوف نزيد إسهامنا الأمني. فسوف نتسلم قيادة مقاطعة كابل ضمن القوة الدولية للمساعدة الأمنية لفترة ثمانية شهور، تبدأ هذا الصيف. وفي تلك الفترة، ستزيد حجم وحدتنا لأكثر من ١ ٠٠٠ رجل. وسنستمر أيضا في زيادة دعمنا لتدريب الجيش الوطني الأفغاني، خاصة من خلال نشر ١٠٠ ضابط في أفرقة تدريب الجيش الوطني.

وفي الحقيقة، وضمن إطار الاتفاق الجديد، ينبغي للعلاقة بين أفغانستان والمجتمع الدولي ألا تشمل المؤسسات الدولية فحسب؛ حيث يجب أن يكون هناك وجود قوي للمؤسسات الدولية، ولكن ذلك لا يعفينا من مسؤولياتنا على الصعيد الوطني. وأود أن أؤكد للأعضاء أن فرنسا ستكون حاضرة للتصدي لهذا التحدي.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (S/2006/145)، الذي يركز على مجالات أساسية في الانتقال الرائع الذي يحققه شعب وحكومة أفغانستان بمساعدة الأمم المتحدة. وكذلك أرحب ترحيبا حارا جدا بالسيد توم كنيغس، الممثل الخاص للأمين العام. وإننا نشكره على تقييمه الصريح والشامل لنجاحات أفغانستان والتحديات التي تنتظرها ودور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تيسير إحراز التقدم في هذه البيئة المعقدة جدا.

وقبل أن أسترسل في بياني، أود أن أعرب عن تأييد الدانمرك الكامل للبيان الذي سيدلي به لاحقا في هذه المناقشة الممثل الدائم للنمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أود أن أؤكد أن الدانمرك تؤيد تماما ميثاق أفغانستان. ولكي ندعم تنفيذ الميثاق، تعهدت الدانمرك تعهدا طويل الأجل وممولا بالكامل بدفع أكثر من ١٠٠ مليون دولار للجهود الإنمائية في أفغانستان، وقررت زيادة الوجود العسكري الدانمركي هناك بشكل كبير، على أن تتمركز أغلبية القوات في مقاطعة هيلماند الجنوبية المضطربة.

ولقد تم في مؤتمر لندن إسناد دور أساسي للأمم المتحدة في تيسير ميثاق أفغانستان ومراقبة تنفيذه. ونحن نوافق على ضرورة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة ١٢ شهرا أخرى، ونؤيد الشكل الواسع النطاق للمهمات والأولويات الرئيسية لهذه البعثة، كما حددها الأمين العام في تقريره، حيث أنها تنبثق عن الميثاق.

لدي ستة تعليقات أو أسئلة عن دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) ومسؤولياتها وتشكيلتها المؤسسية، وأود أن أنتقل إليها الآن.

أولا، إننا نتفق جدا على أن تعزيز المؤسسات الديمقراطية الجديدة والضعيفة التي انبثقت عن عملية بون يمثل مهمة كبيرة لبعثة أفغانستان. فنطاق الفشل واسع، والحاجة إلى المساعي الحميدة لبعثة أفغانستان والى جهودها المتضافرة لا يمكن المغالاة فيها. ونحث الممثل الخاص على مواصلة الحوار الفعال مع الطيف السياسي بأكمله وكذلك مع رئيس الجمهورية والحكومة بغية الحفاظ على التطور الايجابي في العمليات السياسية ضمن المسار الصحيح.

ثانيا، تعزيز حقوق الإنسان ينبغي أن يظل، برأينا، مهمة ذات أولوية عليا لبعثة أفغانستان. والتعزيز يتضمن تحسين حالة المرأة والنهوض بحقوق المرأة. وهذا يتطلب أن تقدم بعثة أفغانستان دعمها إلى اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وإلى خطة العمل الوطنية من أجل المرأة، ويعني أن بعثة أفغانستان ينبغي أن تشدد على أن يعين رئيس

الجمهورية قضاة أكفاء للمحكمة العليا - قضاة حريصين على التطبيق التام للدستور.

ثالثا، إن إصلاح القطاع العام، بما في ذلك القطاع القضائي، لا غنى عنه إذا ما أريد للأفغان أن يتمتعوا بالشفافية والخضوع للمساءلة وسيادة القانون. وهذه أيضا هي الطريقة الوحيدة لتحول المؤسسات الديمقراطية الجديدة نواياها الحسنة وقراراتها إلى تحسينات ملموسة للبلد بأسره. أضف إلى ذلك أن إصلاح القطاع العام يمكن وينبغي أن يكون له تأثير كبير في الحد من الفساد، ومكافحة المخدرات، وتهيئة بيئة تفضي إلى القيام بأنشطة اقتصادية مشروعة. وينبغي لبعثة أفغانستان أن تستفيد استفادة فعالة من دورها الريادي في أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان للحث على القيام بأعمال ملموسة في هذا الميدان، بتنسيق تام مع مجتمع المانحين الدوليين.

رابعا، يجب تعزيز وجود بعثة أفغانستان خارج كابل، كما سبق أن أشار إليه السيد كنيغس. ومن منظورنا، فإن مفتاح نجاح الميثاق يكمن بقدر كبير في التقدم المحرز في المقاطعات. والوجود القوي لبعثة أفغانستان يتيح تنسيقا معززا، وتدفقات للمعلومات، وثقة وزخما من جميع الأطراف - السكان والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومجتمع المعونة الدولية والحكومات، وما إلى ذلك - للجهود المبذولة لتحسين الأمن والحكم والتنمية. ويشير الأمين العام إلى هذا في تقريره، وسأكون ممتنا لو شرح الممثل الخاص بالتفصيل خططه في هذا الصدد.

خامسا، لقد اختارت بعثة أفغانستان أن تبقي على تقسيم أنشطتها إلى ركيزتين - الركيزة الأولى، التعامل مع الشؤون السياسية، والركيزة الثانية، التعامل مع تقديم الإغاثة والإنعاش والتنمية، بما في ذلك المسائل الشاملة. وينطوي هذا التقسيم على تداخلات لا يمكن تجنبها. فعلى سبيل المثال، تمثل حقوق الإنسان جزءا من الركيزة الأولى، بينما تقع المسائل الجنسانية - التي لها جوانب واضحة تتعلق بالحقوق - ضمن الركيزة الثانية. ونفهم أن التقسيم قد يكون ضروريا من وجهة نظر مؤسساتية. إلا أنه يثير مسائل تتعلق بالتنسيق يجب أن تعالج مباشرة.

نقطتنا السادسة والأخيرة، إننا نحث الأمم المتحدة على منح الأولوية للتعيينات الحسنة التوقيت لموظفين مؤهلين تأهيلا جيدا في المناصب الشاغرة في البعثة في أفغانستان، ليس أقله في المقاطعات، حيث يمكن أن يكون هناك، بل كان هناك فعلا أثر سلبي ناتج عن الشواغر في الأماكن التي لا يوجد فيها سوى موظف دولي واحد أو موظفين دوليين اثنين.

قبل الختام، اسمحوا لي أن أنتقل إلى الحالة الأمنية المتدهورة التي لا تزال تشكل شاغلا كبيرا. إننا نحث بلدان المنطقة على بذل قصارى جهدها لمساعدة الحكومة الأفغانية في وقف تدفقات المسلحين الذين يعبرون الحدود إلى أفغانستان، وكذلك في وقف التدفقات المالية إلى الطالبان والقاعدة - التدفقات التي تستخدم في جملة أمور منها، شراء خدمات المزارعين الأميين الفقراء لقتل الملالي، ومعلمي المدارس، وموظفي أجهزة الأمن الحكومية والجنود من البلدان التي تساعد في توطيد استقرار أفغانستان.

لقد رأينا نجاحات كثيرة ومررنا بأوقات صعبة في أفغانستان. ولكن لا يساورنا شك في أن الأشهر الـ ١٢ التالية ستبرهن على أنها اختبار آخر لعزيمتنا - بصورة فردية وجماعية - على مساعدة أفغانستان في طريقها إلى مستقبل مستقر وعادل ومزدهر.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بحضور السيد توم كنيغس في مجلس الأمن لموافاة المجلس بإحاطته الإعلامية الأولى بصفته الممثل

الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان. ونهنئه مرة أخرى على توليه هذا المنصب الهام. والصين ستواصل تقديم دعمها التام له ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) في عملهما.

لقد أكملت أفغانستان عملية الانتقال السياسي المنصوص عليها في اتفاق بون واتخذت الخطوات التمهيدية لإنشاء مؤسسات عصرية للسلطة الوطنية. ويواصل الاقتصاد الوطني الحفاظ على قوة دفع لنمو مطرد معقول، وقد طرأت تحسينات على سبل معيشة الناس. وتغيير تشكيلة القطاع الأمني وإصلاحه ما فتئا يتقدمان بخطى ثابتة. وإن الجيش الوطني والشرطة الوطنية بدآ بتسلم مسؤوليات أعظم في صون الأمن الوطني. وتسعى أفغانستان بنشاط إلى التعاون الدولي والإقليمي لتهيئة بيئة مشجعة للاستقرار والتنمية الوطنيين. وهذه المنجزات ما كانت لتتحقق لولا الجهود الحثيثة للحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني، ولولا الدعم السخي من المجتمع الدولي ولولا العمل الشاق الذي اضطلعت به بعثة أفغانستان.

وفي الوقت ذاته، ما زالت عملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان تواجه مجموعة كبيرة من الصعوبات والتحديات. وقدرة المؤسسات الوطنية الأفغانية تحتاج إلى مزيد من التعزيز. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تفي حتى الآن بحاجات الشعب الأساسية. ومسألة المخدرات وأنشطة المتطرفين والإرهابيين تظل تهديدا لسلام واستقرار أفغانستان.

وإزاء هذه الخلفية وقّع مؤتمر لندن بشأن أفغانستان على ميثاق أفغانستان وأقر باستراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية المؤقتة التي قدمتها الحكومة الأفغانية. والميثاق لا يجسد توافق آراء المجتمع الدولي وعزيمته فحسب، بل يقترح أيضا تدابير محددة وإطارا زمنيا عمليا للسلام وإعادة الإعمار في أفغانستان في السنوات الخمس التالية. كما يبشر ببدء مرحلة جديدة من السلام والإعمار في أفغانستان.

وبغية تنفيذ ميثاق أفغانستان وتوطيد عملية بون ينبغي للحكومة الأفغانية أن تركز، أولا، على سبيل الأولوية، على الاستقرار والتنمية، وينبغي أن تكمل جهود إعادة الإعمار الأساسية في مجالات الإدارة والاقتصاد وسيادة القانون، كي يتسنى للشعب الأفغاني أن يتمتع على نحو أفضل بعوائد السلام والاستقرار. وبعد ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تأدية دور محوري وتنسيقي في تحقيق السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان وفي تقديم المساعدة الدولية. وفي هذا الصدد، تثنّي الصين على توصيات الأمين العام ذات الصلة وتوافق على تمديد بعثة أفغانستان لمدة سنة واحدة وعلى تعديل ولايتها حتى تتمكن من إنجاز الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن بصورة أفضل.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تكريس اهتمامه وتقديم مدخلاته في ما يتعلق بأفغانستان وأن يكفل التسليم الحسن التوقيت للمساعدة المتعهد بها. وفي الوقت ذاته ينبغي له أيضا أن يصغي باهتمام إلى شواغل أفغانستان وأن يحترم اقتراحاتها وأن يشجعها على أن تواصل تعزيز شعورها بالتملك وتحملها المزيد من المسؤوليات. ويشكل التعاون الإقليمي طريقة فعالة يمكن أن يقوم المجتمع الدولي والبلدان المجاورة من خلالها بمساعدة أفغانستان على تحقيق الاستقرار والتنمية والتكامل مع المجتمع الدولي. ويحدونا الأمل أن تستفيد أفغانستان والبلدان المجاورة استفادة تامة من الآليات القائمة، فتعمق التعاون الإقليمي وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة وتسعى إلى التنمية المشتركة.

والصين، بصفتها جارة طيبة لأفغانستان، ظلت دائما تتابع عن كثب عملية السلام وإعادة الإعمار هناك. ولكفالة تحقيق الفائدة المتبادلة والنتائج المربحة للجميع والتقدم

المشترك، فإننا نقف على أهبة الاستعداد للتنفيذ الدقيق للإعلان الخاص بعلاقات حسن الجوار والإعلان الخاص بمكافحة المخدرات، في إطار إعلان كابل، والإعلان الخاص بتشجيع التعاون الوثيق في التجارة وعبور الحدود والاستثمار، والصكوك الرئيسية الأخرى. والصين مستعدة للوفاء بالتعهدات الجديدة المعلنة في المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان، ومستعدة، كما فعلت دوما، لمواصلة تقديم التعاون والدعم الطويلي الأجل لأفغانستان.

ومع أن طريق المستقبل لن يكون سهلا، فإن الشعب الأفغاني الذي صادف الكثير من المحن يقدس السلام والاستقرار ويتوق إلى الأمن والتنمية. ولدينا ما يدعونا إلى الاعتقاد أن أفغانستان، بفضل جهود حكومة وشعب أفغانستان المدعومة من المجتمع الدولي، سوف تستمر في تحقيق نتائج ملحوظة في المرحلة الجديدة من إعادة البناء الوطني.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد توم كونيغس، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة والملاحظات التي أبداها. ونتمنى له كل النجاح في المهمات الصعبة التي يقوم بها. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن. إن التقرير يقدم تحليلا موضوعيا وواضحا بشأن الحالة الراهنة في أفغانستان، ونحن نشاطر الأمين العام وجهة نظره حول التقدم المحرز حتى الآن، وكذلك حول التحديات الخطيرة التي ينبغي التصدي لها.

إن سلوفاكيا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للنمسا بعد قليل نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذا، سوف أقتصر في بياني على بضع ملاحظات موجزة.

نحن نعتقد أن بدء العمل بميثاق أفغانستان يمثل علامة فارقة حقيقية في عملية إعادة البناء الأفغانية، التي تؤدي فيها الأمم المتحدة دور المنسق الرئيسي المحايد. ويوفر الميثاق إطارا قويا للمرحلة الانتقالية التالية لأفغانستان حيث سيقوم التملك الأفغاني والدعم الدولي بتهيئة الظروف التي سيتمكن الشعب الأفغاني في ظلها من التمتع بحكومة تمثيلية وبالسلام والتنمية المستدامين.

ونحن نسلم بأن المهمات في المجالات الرئيسية الأربعة وتنفيذها في الوقت المحدد وفقا للميثاق سيكونان عملية صعبة. ولكننا مقتنعون في نفس الوقت بأن تلك المهمات واقعية وقابلة للتنفيذ إذا ما قام الجانبان بالوفاء بالتزاماتهما. ومن الضروري التأكيد، مع ذلك، على أن يتم تنفيذ التدابير في المجالات الأربعة الرئيسية – الأمن، والحكم، والتنمية، والقضاء على صناعة المخدرات – بطريقة منسقة، وأن يتم تحقيق تقدم جوهري في كل من تلك المجالات. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء مجلس مشترك للتنسيق والرصد، يشترك في رئاسته مسؤول حكومي رفيع والممثل الخاص للأمين العام، وذلك لضمان التنسيق والتناغم في تنفيذ الميثاق. وفي هذا الشأن، أود أن أطلب إلى السيد كوينغس بأن يشاطرنا بعض التفاصيل الإضافية حول تشكيل المجلس والتاريخ المتوقع لبدء عمله.

إن الأمن ما زال أساسيا بالنسبة لإعادة بناء أفغانستان وتنميتها في الأجل الطويل. ونلاحظ، مع الارتياح، تحقيق تقدم في إصلاح القطاع الأمني. ولكننا نشعر بالقلق إزاء تزايد أعمال العنف والإرهاب التي وقعت مؤخرا على أيدي متطرفين، والتي تذكرنا بأن أفغانستان ما زالت مكانا يفتقر افتقارا شديدا إلى الأمن. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي كل الدعم اللازم إلى شعب وحكومة أفغانستان لبسط سلطتها وممارستها في كل أنحاء البلد، ولتهيئة الظروف الملائمة من أجل مواصلة أنشطة إعادة التعمير وبناء الدولة.

وفي هـذا الـصدد، نرحـب ونـشيد بـالقرار القاضـي بتعزيز القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتوسيع رقعة عملياتها بحيث تـشمل جنوب وشـرق البلـد. ونأمـل أن تعمـل القـوة الدولية للمساعدة الأمنية كذلك على تقديم الدعم الحيوي لإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك عملية نزع السلاح والتسريح للجماعات المسلحة غير المشروعة.

وأخيرا وليس آخرا، نعتقد أن تعزيز حقوق الإنسان، مع توجيه اهتمام خاص إلى حقوق النساء والأطفال، ينبغي أن يكون أولوية بالغة الأهمية ذات تداخل في مجمل عملية التحول. وفي هذا الشأن، نتفق مع الأمين العام على أن مقياس النجاح في التصدي لتحديات أفغانستان سيعتمد أيضا على مدى احترام حقوق الإنسان وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في دعم الحكومة الأفغانية. وإننا لنولي بالغ الأهمية لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ونعتقد أن البعثة سوف تستمر في أداء دور هام في المستقبل المنظور. ونؤيد تمديد ولايتها الجديدة وفقا لاقتراح الأمين العام الوارد في تقريره، ونتفق مع السيد كوينغس على أنه لدى النظر في توسيع انتشار البعثة في الميدان وفي المقاطعات ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى توفير تدابير الأمن والموارد لموظفي الأمم المتحدة.

وتدعم سلوفاكيا بقوة عملية التحول السياسي والاقتصادي في أفغانستان. وسوف نستمر في الإسهام في عملية التحول وتحقيق الاستقرار من خلال الإبقاء على حفظة السلام التابعين لنا في البلد، ومن خلال تقديم المساعدة إلى قوات الشرطة الأفغانية والجيش الأفغاني. وقد تم إقرار الموارد المالية التي سنقدمها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٦، وتبقى أفغانستان إحدى البلدان التي نوليها أولوية خاصة.

السيد بولتن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى، بتوجيه الشكر إلى السيد كونيغس على إحاطته الإعلامية في هذا الصباح، وعلى العمل الذي يضطلع به مع فريقه. وتعرب الولايات المتحدة عن امتنانها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملها الشاق وتضحياتها. إننا ندعم دعما كاملا تمديد ولاية البعثة ونهيب بالدول الأخرى أن تحذو حذونا.

إن العملية الانتقالية اللافتة في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١ قد أكدت على أهمية المساهمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وطوال فترة القيام بعملية بون، أسهمت البعثة إسهاما هائلا في تحقيق التقدم نحو أهدافنا المشتركة في أفغانستان.

لقد شكل مؤتمر لندن المنعقد مؤخرا خاتمة لعملية بون وانطلاقا لميثاق أفغانستان الذي يمثل أساسا جديدا لدعم المجتمع الدولي لأفغانستان. إن دور الأمم المتحدة في صياغة الميثاق وفي توجيه جهود إعادة البناء والحكم والتنمية في أفغانستان سيكون أساسيا لضمان النجاح على مدى الأعوام الخمسة القادمة. وحيث أن الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان سيشارك في رئاسة المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي أنشئ عملا بالميثاق، فإن مسؤوليات الأمم المتحدة في أفغانستان ستزداد. ونتطلع إلى قيام الممثل الخاص للأمين العام باستخدام دوره في المجلس من أجل المحافظة على زخم إعادة البناء في أفغانستان، وتحسين فعالية إعادة التعمير والمساعدة على الصعيد الدولي وإقناع المانحين والحكومة الأفغانية بالاستمرار في المسار الصحيح الذي حدده الميثاق. وسيكون دور الأمم المتحدة أساسيا في جعل المجلس منظمة فعالة.

إن هدفنا هو ضمان توفير القيادة القوية ومستوى المساعدات المالية والتقنية اللازمة لتحقيق التقدم في كل أنحاء البلد. وسيكون نمو القدرات الأفغانية أحد المعايير لتحديد مدى التقدم المحرز. وقد تعهدت حكومة أفغانستان وفقا للميثاق بتحقيق أهداف محددة، خلال الأعوام الخمسة القادمة، لتحسين حالة الأمن من خلال إنشاء جيش وطني أفغاني كامل وشرطة وطنية أفغانية، وتحقيق الحكم الرشيد القائم على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء الاقتصاد الشرعي المحرر من فساد إنتاج المخدرات والاتجار بها.

إننا نتطلع إلى العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان من أجل تحقيق الأهداف المحددة في ميثاق أفغانستان، والتي سيعود تحقيقها بالنفع على المنطقة برمتها وعلى أفغانستان أيضا. إن دعم ميثاق أفغانستان يظهر التزام المجتمع الدولي بأمن أفغانستان وبالديمقراطية والتنمية الاقتصادية فيها، بينما يسلط الضوء على وجوب مواصلة الاضطلاع بدور الأمم المتحدة القوي من خلال ريادتها للعديد من البرامج الجاري تنفيذها.

وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بأفغانستان على الأجل الطويل. ونتطلع إلى العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتحسين الحالة الأمنية في أفغانستان، بما في ذلك تعزيز معايير حقوق الإنسان، من خلال وجود قوة شرطة أفغانية ونظام قضاء أفغاني مكتملي الإصلاح والقدرات.

ونسعى، مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى مساعدة أفغانستان في إنماء ثروتها البشرية عن طريق الوصول المدعوم إلى العناية الصحية والتعليم للنساء والرجال على كل المستويات. ونحن نتطلع مع شعب أفغانستان وممثليه المنتخبين ديمقراطيا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى إيجاد دولة أفغانية مسالمة تكون مصدرا للاستقرار في المنطقة الوسطى لجنوب آسيا.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتشرف بالكلام باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وبيلاروس، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان.

نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، توم كونيغز، للإحاطة الإعلامية التفصيلية عن الحالة الراهنة في أفغانستان. ونلاحظ بارتياح أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ماضية في الاضطلاع بوظائفها الهامة بفعالية.

إن ميثاق أفغانستان، الذي أُقر بتوافق الآراء في مؤتمر لندن، أظهر أن المجتمع الدولي مصمم على الاستمرار في تقديم المعونة على نطاق كبير إلى الشعب الأفغاني في مرحلة إعادة التأهيل فيما بعد الصراع في بلده. ومن المهم في هذه المرحلة الجديدة لما بعد بون أن يظل الدور الرئيسي في تنسيق الجهود الدولية على المسار الأفغاني من نصيب الأمم المتحدة.

وينص الميثاق، على النحو الذي أُقر به، على أطر زمنية واضحة لقيام الحكومة الأفغانية، مع المساعدة الدولية، بالتنفيذ العملي لمهام كبيرة المدى في مجالات الأمن، والحكم، وحقوق الإنسان، والتنمية، ومناهضة خطر المخدرات في السنين الخمس القادمة. ونتوقع أن تضطلع السلطات الأفغانية بكامل مسؤولياتها الكبيرة إزاء المهام المذكورة.

إن المجلس المشترك للتنسيق والرصد قد أُريد له أن يؤدي دورا مفيدا في رصد تنفيذ ميثاق أفغانستان. ونتوقع أن يصبح كل أصحاب الأدوار الكبار في الشؤون الأفغانية ذوي صلة بأنشطة المجلس كمشاركين دائمين. وهذا سيسهم في التنسيق الفعال للجهود الدولية في الإنعاش ما بعد الحرب وإعادة التأهيل الاقتصادي في أفغانستان.

وبغية تنفيذ المهام الموضوعة في لندن بنجاح، من الضروري أن يتغير الوضع الأمني جذريا، وهو الوضع الذي ازداد سوءا في الفترة الأخيرة. ونحن منشغلون بدرجة كبيرة بأن هجمات المتشددين من الطالبان والقاعدة قد ازدادت جرأة ووصلت إلى أراضي تزداد اتساعا. ونؤيد الأنشطة المتزايدة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية التي أُنشئت بإذن من مجلس الأمن. أضف إلى هذا أن بناء قدرة قوات الأمن الوطنية سيسهم في الاستقرار السريع للحالة. وستؤمن تلك الأولوية حالة أمن مستتب في أفغانستان مستقبلا.

ونظرا لتزايد التهديد من جانب الطالبان والقاعدة، فإن الامتثال الشديد للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، وهذا يشمل الحكومة الأفغانية، يصبح ذا أهمية خاصة. ونشارك في الرأي القائل إن تنفيذ برنامج المصالحة القومية هام بالنسبة للاستقرار الطويل الأجل للحالة في البلد. وفي الوقت ذاته، يجب ألا تكون هذه العملية نقيضا للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن أو مهمة القضاء الكامل على خطر الإرهاب من أرض أفغانستان.

ونلاحظ بانشغال أن جهود المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية لمناهضة إنتاج وتهريب المخدرات لم تأت بالنتائج المرغوب فيها. إن حل هذه المشكلة سيكون مفتاحا لبلوغ النجاح في الحرب ضد الإرهاب، وإعادة التأهيل الاقتصادي وإنشاء سلطة مركزية مستقرة في أفغانستان. ولا يمكن إلا بخطوات حازمة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي والأفغانيين أنفسهم وضع حد حقيقي للاتجار بالمخدرات انطلاقا من أفغانستان، وذلك بالجمع بين التدابير الداخلية والضبط الأكثر تشددا للحدود وقطع قنوات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، على أن يشمل هذا انخراط الدول المجاورة. ومن المهم تطوير استراتيجية دولية شاملة ضد خطر المخدرات من أفغانستان بأسرع ما يمكن بمشاركة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وكجزء من جهود إنشاء أحزمة أمنية ضد المخدرات على طول حدود أفغانستان، قامت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بعملية وقائية من مرحلتين سميت بعملية ”تشانيل“، وذلك من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ومن ٥ كانون الأول/ديسمبر حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بحضور مراقبين مدعوين من أذربيجان، وإيران، والصين، وباكستان، وأوزبكستان، وأوكرانيا. وغدت تلك العملية أكثر فعالية كل سنة. هذه المرة صودر أكثر من ١١ طنا من المخدرات ومواد التخدير، بما في ذلك نصف طن من الهيروين وأكثر من طن من الحشيش. بالإضافة إلى ذلك، صودر ١ ٠٣٠ قطعة من الأسلحة النارية وأكثر من ٣٧ ٠٠٠ طلقة من المخالفين للقانون.

ولا تزال أفغانستان واحدة من أولويات منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وأُنشئ فريق عمل بشأن أفغانستان تحت إشراف مجلس وزراء المنظمة. وأُرسل اقتراح إلى الجانب الأفغاني لقيام تعاون باستخدام تلك الصيغة. ونحن نرى في التعاون ذي الأوجه المتعددة بين أفغانستان والدول المجاورة عاملا هاما في تعزيز تسوية شاملة. وفي هذا الصدد، يجب أن يمتد برنامج المساعدة لأفغانستان إلى البلدان المجاورة، مع إمكانية شمول توجيه طلبات بتوفير خدمات إلى تلك البلدان من الدول المانحة والمنظمات الدولية.

وأعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي مستعدون للمساهمة في عملية التواصل الإقليمي في المجالات الرئيسية للجهود الدولية في أفغانستان، بما في ذلك إعادة التأهيل الاقتصادي والأمن ومناهضة الاتجار بالمخدرات.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود مشاركة المتكلمين الآخرين في شكر السيد توم كونيغز،

الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشديدة الوضوح.

مما لا شك فيه أن مؤتمر لندن وإقرار ميثاق أفغانستان تطوران إيجابيان جدا، لأنهما ينظمان الجهود المنسقة لأفغانستان والمجتمع الدولي على أساس محطات وأطر زمنية في مجالات أربعة، وهي الأمن، وحكم القانون، والتنمية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات كمسألة ذات صلة مع كل هذه المجالات.

وفي ما يتعلق بتحديات الأمن، يعتبر إنشاء قوات مسلحة أفغانية قوامها ٧٤ ٠٠٠ جندي بحلول عام ٢٠٠٦، ونزع سلاح كل الجماعات المسلحة غير القانونية بحلول عام ٢٠٠٧، والقضاء على زراعة الأفيون بحلول عام ٢٠١٠ من أكثر أهداف الميثاق أهمية.

وفي ما يختص بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للميثاق، والتي قد تعتبر، إلى جانب الأهداف الأمنية، أكثر أهداف الميثاق أهمية، نجد رغبة في بناء طرق وشبكات كهربائية على صعيد البلد بحلول عام ٢٠٠٨. وفوق هذا كله، يشمل الاتفاق هدف إنشاء نظم للري بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، وذلك لمعالجة قحط السنوات الست التي تعاني منه أفغانستان، وكذلك للتمكين من وجود محاصيل بديلة للأفيون.

وكما قلت، كل هذا إيجابي جدا. إلا أن الميثاق وحكومة أفغانستان يواجهان اليوم موقفا متناقضا، نظرا للتحديين الرئيسيين، ألا وهما: انعدام الأمن والاتجار بالمواد المخدرة. وكل تحد بإمكانه أن يحبط كل جهد يقوم به الأفغانيون وشركاؤهم عن طريق الميثاق لبناء بلد ديمقراطي ومستقر.

وفي الواقع، يأتي الميثاق في وقت يتسم باتجاهات مثيرة للقلق، مثل ازدياد الإرهاب، بما في ذلك وقوع المزيد من الهجمات الانتحارية المتكررة على سلطات كابول والمزيد من أعمال العنف الموجهة ضد القوات الدولية والنظام التعليمي. ويقف وراء تلك الهجمات المتمردون والعناصر الأخرى المناهضة للحكومة والمتصلة بالجماعات الإرهابية وبالاتجار بالمخدرات وبالجريمة المنظمة.

بيد أن الزيادة في أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير القانونية أو الإرهابيون لا تشكل المصدر الوحيد لقلقنا. فما زال الاتجار بالمخدرات يمثل واقعا متصلا بتلك الظواهر ويطغى حجمه على التقدم السياسي الذي أحرز حتى الآن. وبالرغم من الجهود المبذولة لإرساء سيادة القانون بصورة مجدية، يميل العديد من المحللين الدوليين إلى التشديد على أن أفغانستان تمثل اليوم دولة المخدرات الأكثر تنظيما في العالم. ويورد تقرير الأمين العام أن ٨٧ في المائة من الأفيون في العالم ينتج في أفغانستان، وأن ٥٠ في المائة من إجمالي الإيرادات المحلية الإجمالية لذلك البلد تستمد من المخدرات. ويعمل مليونا شخص في ذلك القطاع، الأمر الذي يحول الحياة الريفية في أفغانستان، ويشكل تحالفات مع الإرهاب وطالبان وجنرالات الحرب الآخرين، ويجعل تأثيرهم ملموسا في المؤسسات السياسية الأفغانية الناشئة.

ومن الحيوي بالنسبة لزارعي الأفيون أن يجدوا محاصيل بديلة. ولا بد من معالجة الزراعة الريفية بوصفها أولوية ولا بد من الاضطلاع بالجهود الرامية إلى مواجهة الجفاف الذي ضرب أفغانستان لفترة ست سنوات، كما أنه لا بد من اتخاذ تدابير لمعاقبة الذي يتجرون بالمخدرات. وإذا لم نخض معركة قوية لضمان القضاء بشكل أساسي على زراعة الأفيون بحلول عام ٢٠١٠، فان شواغلنا المتزايدة ستكون مبررة. ووسائط الإعلام الدولية تصف أفغانستان على نحو متزايد بأنها مصدر رئيسي للهيروين، بالرغم من وجود القوات الدولية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وللأسف، فان كل ذلك صحيح ويتجه إلى تقويض المساعي الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان. وأقول هذا لأن تكيف أفغانستان مع الهيروين بدأ يؤثر على شرعية الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة الأنديز وأمريكا اللاتينية، وقد يقوم بذلك في جميع أرجاء العالم في المستقبل. وكما في الحالات الأخرى المعروضة على مجلس الأمن، لا بد أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن الديمقراطية وسيادة القانون والمواطنة لا يمكن إنشاؤها بدون اقتصاد وطني قابل للبقاء بدون الاتجار بالمخدرات.

ولذلك السبب، إذا أريد لميثاق أفغانستان أن يحقق الديمقراطية والأمن لمواطني ذلك البلد، لا بد من إنشاء اقتصاد وطني أفغاني قابل للبقاء ومتحرر من الصلات بصادرات الهيروين والأفيون. وإذا ظل اقتصاد أفغانستان معتمدا على صادرات الهيروين، فإن الميثاق لن ينجح وستتعرض أفغانستان مرة أخرى لتهديد الانهيار بوصفها كيانا لا يمكن حكمه في المستقبل. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تلطيخ اسم الديمقراطية في جميع أرجاء العالم، لأن الديمقراطية والهيروين أمران لا يتفقان.

وبالنسبة للولاية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يلاحظ وفدي أن مسألة الاتجار بالمخدرات لم تعالج إلا لماما. وربما تكون هناك أسباب لذلك، لكن وفدي يود أن يذكر أنه سيكون من المرغوب فيه، بالنسبة للبعثة، أن تعتمد النهج الذي اتخذ في ميثاق لندن لتحديد أولويات الدعم المقدم لمكافحة المخدرات بوصفه مسألة شاملة في مختلف المجالات التي تغطيها ولاية البعثة.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالانضمام إلى الأمين العام في الإشادة الواردة في تقريره بعمل جان أرنو، وبالترحيب الحار بتوم كوينغس في منصبه. إنني شخصيا، ووفدي وحكومتي، نتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق جدا.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق في هذه المناقشة ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أقول في البداية إن المملكة المتحدة تؤيد تأييدا تاما تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة عام آخر، بما في ذلك التعديلات على الولاية التي اقترحها الأمين العام.

لقد أحرزت أفغانستان، في إطار عملية بون، تقدما هائلا حقا، على النحو الذي يبرزه تقرير الأمين العام، ولكن كما يبين أيضا ذلك التقرير، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به حتما – نظرا لأن هذه مهمة طويلة الأجل ستتطلب التزاما دوليا مستمرا.

إن مؤتمر لندن الذي عقد في أواخر كانون الثاني/يناير أتاح فرصة للمجتمع الدولي كي يعيد تأكيد التزامه إزاء أفغانستان في المرحلة المقبلة. وشعرت المملكة المتحدة بالاعتزاز لاستضافة المؤتمر وشعرت بالامتنان للأمم المتحدة، وللأمين العام خاصة، على دعمهما.

إن ميثاق أفغانستان الذي اتفق عليه في المؤتمر يظهر الدعم المستمر والثابت للمجتمع الدولي لإعادة إعمار أفغانستان وأيضا، والأكثر أهمية، لزيادة الملكية الأفغانية للعملية. ويرمي الميثاق إلى تشجيع وتحقيق تنمية أفغانستان خلال الأعوام الخمسة المقبلة، بوجود مجموعة واضحة من النقاط المرجعية والأهداف المرسومة لإرساء الإصلاح على أرض الواقع وإظهار ثمار التعاون الدولي لشعب أفغانستان. ومبلغ ١٠,٥ بليون دولار الذي تم التبرع به في مؤتمر لندن كان دليلا مشجعا على أن المجتمع الدولي ما زال مصمما على تعزيز دعمه السياسي بتقدم المساعدة العملية اللازمة لبلوغ أهداف الميثاق الطموحة.

ونرحب بقوة ذلك الدعم الدولي الذي يقدم إلى حكومة أفغانستان وشعبها في التزامهما الشجاع بإنشاء مجتمع منفتح وبالدعم الذي أبرزه المؤتمر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولكن يتعين علينا أن نمضي بسرعة نحو المحافظة على زخم مؤتمر لندن. ونرحب بالتزام الأمم المتحدة، الذي كرره صباح هذا اليوم توم كوينيغس، بالاضطلاع بدور رائد في تنسيق الجهود الرامية إلى إنجاح الميثاق. وتؤيد المملكة المتحدة الإنشاء العاجل للمجلس المشترك للتنسيق والرصد بغية المضي قدما بالبرنامج الطموح للميثاق.

وأود أن أبرز مجرد اثنين من التحديات العديدة الماثلة أمامنا.

أولا، بالنسبة للأمن، أود أن أبدأ بالاعتراف بالشواغل الأمنية للبعثة بالذات. وبطبيعة الحال، يظل تحسين الأمن أمرا جوهريا للعملية بأسرها، وخاصة في الجنوب والشرق. ويشكل التوسيع على مراحل للقوة الدولية للمساعدة الأمنية جزءا رئيسيا لذلك البرنامج، وتعتز المملكة المتحدة بكونها تضطلع بدورها، مع كندا وهولندا والدانمرك وإستونيا والشركاء الآخرين، في تمكين المرحلة الثالثة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية من الاضطلاع بدورها في جنوب البلد. ونؤمن بان المهام الأساسية للقوة الدولية بحاجة إلى تغيير بينما تتوسع إلى الشمال. وبالطبع، تساعد تلك المهام على بسط سلطة الحكومة المركزية، وتيسير إصلاح قطاع الأمن والمساعدة على تهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها الحكم الأفغاني وسيادة القانون، فضلا عن التنمية.

أما التحدي الثاني الذي أود أن أشدد عليه، فهو التهديد المقلق الذي تمثله صناعة المخدرات. فالعمل من أجل القضاء على زراعة الخشخاش وإنتاجه والاتجار فيه أمر أساسي تماما لاستتباب الأمن طويل المدى وتحقيق التنمية والحكم الناجع في أفغانستان.

إن أحدا منا لا تراوده أية أوهام بشأن حجم هذه المشكلة أو مدى تعقدها، ولكن لا بد أن نكون واضحين، فإن لم نقدم دعما فعالا للرئيس قرضاي وحكومته في جهودهما لمعالجة هذه المشكلة بشكل مستدام، فإن كل ما نسعى نحن وحكومة أفغانستان وشعبها إلى تحقيقه قد ينهار.

وهذا تحد كبير، لأن أي استراتيجيات مستدامة للقضاء على المخدرات يستغرق تنفيذها وقتا طويلا، خاصة عندما تكون التحديات جسيمة مثلما في حالة أفغانستان؛ وليست هناك حلول فورية، ولا طرق مختصرة إلى النجاح. وأمام الحكومة الأفغانية وأصدقاءها عمل كثير؛ وينبغي لنا أن نكون على استعداد لمعاونتها في هذه المهمة الشاقة.

ولكن ثمة تقدم يُحرز. وقد شهد عام ٢٠٠٥ اعتماد قانون بالغ الأهمية لمكافحة المخدرات، وإصدار أحكام ضد أكثر من ٩٠ مهربا، وازدياد مصادرة الأراضي التي تستخدم في أنشطة تتصل بالمخدرات، وانخفاض مساحة الأراضي المزروعة بالخشخاش بنسبة ٢١ في المائة.

ولكن ما زال يتعين على المجتمع الدولي زيادة ما يقدمه من دعم لمساعدة حكومة أفغانستان في البناء على هذه النجاحات وتحقيق أهدافها الطويلة الأجل لمكافحة المخدرات.

وسوف تنفق حكومة بلادي ما يربو على ٢٧٠ مليون جنيه استرليني – أي قرابة نصف بليون دولار – خلال السنوات المالية الثلاث المقبلة دعما للاستراتيجية الوطنية المُنقحة لحكومة أفغانستان لمكافحة المخدرات. وقد ساعدنا الحكومة الأفغانية أيضا على إنشاء صندوق استئماني لمكافحة المخدرات لتعبئة الدعم الدولي للمانحين. وهذا

الصندوق أساسي لبناء قدرة أفغانية لمكافحة المخدرات والتخطيط وشفافية الموارد فيما يتعلق بالمخدرات، وسوف نحول ما قيمته أكثر من ٥٠ مليون دولار من المساعدات في مجال مكافحة المخدرات من خلال هذا الصندوق في فترة ثلاث سنوات.

وتمثل الاستراتيجية المنقحة لمكافحة المخدرات التي قدمت خلال مؤتمر لندن نهجا أكثر تعقيدا لمكافحة المخدرات. ونعتقد أن التركيز على الأولويات الأربع – استهداف تجار المخدرات، وإيجاد مصادر للعيش، وخفض الطلب على المخدرات، وبناء مؤسسات فعالة – سيؤثر على التجارة بشكل أكبر. أخيرا، وفيما يتصل بمكافحة المخدرات، فإن المملكة المتحدة تدعم كذلك وزارة مكافحة المخدرات لإدماج جهود المكافحة في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الشاملة لحكومة أفغانستان.

وتجارة المخدرات ليست مشكلة معزولة بحد ذاتها. والتعامل معها يتطلب إحراز تقدم كبير في إطار الجهود الأعم لإعادة الإعمار. وإدماج مكافحة المخدرات كموضوع مشترك بين أكثر من قطاع في إطار ميثاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة لحكومة أفغانستان هو تسليم بالحاجة إلى اتباع نهج واسع القاعدة إزاء المشكلة.

ولقد وجه مؤتمر لندن رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي لن يهجر أفغانستان، وأننا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إنما نعزز تلك الرسالة ونؤكد على محورية دور الأمم المتحدة في هذه المهمة.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إن المبادرة التي أقدمتم عليها بوضع هذه المناقشة في جدول أعمالنا تعطينا فرصة لتسليط الضوء على الحاجة إلى مساعدة دولية ملحة للمساعدة على إعادة السلام والظروف الطبيعية في أفغانستان، وإعادة بناء ذلك البلد الذي دمرته الحرب والأعمال الإرهابية التي نستنكرها بشدة. ووفدي يقدر النوعية الرفيعة المستوى لتقرير الأمين العام الذي صدر لهذه الغاية، ونشكر السيد توم كينغس، ممثله الخاص، على عرضه لهذا التقرير. وهكذا، أصبحت لدينا رؤية شاملة بشأن التطورات في أفغانستان بعد إتمام تنفيذ اتفاق بون، الذي يمثل نهاية عملية الانتقال السياسي في ذلك البلد.

لقد رحب المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصورة خاصة، بالتطورات الإيجابية في العملية السياسية الجارية في أفغانستان. فالانتخابات النيابية التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأسفرت عن تشكيل المجلس النيابي الأفغاني، في أعقاب انتخاب رئيس الجمهورية، تمثل تقدما له أهميته على طريق بناء أفغانستان ديمقراطية ومسالمة ومتحدة ومزدهرة. وهذه العملية تعززت بعقد مؤتمر لندن الدولي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الذي تمخض عنه ميثاق أفغانستان، الذي صدق عليه مجلس الأمن في قراره ١٦٥٩ (٢٠٠٦). واليوم، فإن المجتمع الدولي يعقد آمالا كبارا على تنفيذ نتائج هذا المؤتمر الذي وفر للبلد استراتيجية إنمائية وطنية مؤقتة، لتكون إطارا حقيقيا توضع من خلاله السياسات والبرامج لإعادة بناء البلد خلال السنوات الخمس القادمة.

ولا شك أن ميثاق أفغانستان، وهو خطة طموحة تديرها الحكومة الأفغانية ذاتها، بمساعدة المجتمع الدولي، يبدو استجابة ملائمة للتحديات الضخمة التي يواجهها البلد. ويولي الميثاق الأولوية لمسائل الأمن وسيادة القانون والحكم السديد والتنمية وإعادة البناء، ولمسألة المخدرات كذلك. ويثلج الصدر أن هذه الخطة تشتمل على معايير وأطر زمنية وأهداف حُددت تحديدا جيدا لتحقيق النتائج. وتنفيذ هذا الاتفاق يعتمد إلى حد كبير على سخاء الشركاء الدوليين لأفغانستان وتعهدات المشاركين في مؤتمر لندن، التي تربو على ١٠,٥ بليون دولار، وهو ما يبشر بالخير بالنسبة لهذه العملية.

وهذه مناسبة لوفد بلادي للتأكيد مرة أخرى على ضرورة أن يبدي المجتمع الدولي نفس روح السخاء إزاء كل البلدان التي تبذل جهوداً لإعادة البناء بعد صراعات مسلحة. ومن هذا المنطلق، يرى وفدي أنه لا بد من تأكيد الدور الرئيسي والموضوعي للأمم المتحدة من حيث الجهود التنسيقية لتنفيذ الميثاق. وإننا نرحب بحضور الأمم المتحدة من خلال بعثتها التي تنتهي ولايتها في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ وسيتم تمديدها لمدة ١٢ شهرا آخر، بناء على توصية الأمين العام. ونقدر دور تقديم المشورة السياسية الذي ستقوم به البعثة، والعمل مع السلطات الأفغانية وشركائها الدوليين من خلال دورها كرئيس مشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد. وفي الوقت نفسه، يجب أن تقدم المساعدة على المستوى المحلي للسكان في أفغانستان، مع مراعاة مخاطر الأمن والسلامة بالنسبة لأفراد الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن توفر للبعثة الموارد الكافية والإضافية فيما يتصل بالأمن، لا سيما بضمان توفير الدعم الجوي لها في حالات الطوارئ الطبية، على سبيل المثال. ودور البعثة الأساسي بالفعل سوف يزداد أهمية في ضوء التحديات الكبيرة التي ستواجهها أفغانستان في مجالي إعادة الإعمار والأمن.

ولا تزال مشكلة الأمن مسألة محورية في أفغانستان. فغياب الأمن يفضي بصورة شبه يومية إلى أعمال عنف عشوائية ترتكبها مجموعات مسلحة غير مشروعة، مثل الطالبان أو أنصار القاعدة، وتجار المخدرات، والمتطرفون لدوافع طائفية، فضلا عن أعمال اللصوصية الواسعة النطاق، وهلم جرا. لذلك فمن الأهمية بمكان أن تجد الحكومة الأفغانية، ودورها لا غنى عنه، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، وبعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان على وجه التحديد حلولاً للتحديات الأمنية: تدريب قوات الجيش الوطني وزيادة عددها؛ وتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتسريح الجماعات المسلحة غير القانونية؛ وتولي مهمة تدريب ضباط الشرطة؛ وتعزيز النظام القضائي؛ والحد من الفقر؛ والمكافحة بإصرار من أجل استئصال زراعة الخشخاش والفساد الذي تغذيه الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات.

ولكننا نشدّد على أن مواجهة المسألة الأمنية في أفغانستان عنصر أساسي للعملية برمتها. ومن ثم فإن أي جهود للتنمية سيتعرض لضرر بالغ ما لم تعالج مسألة الأمن المحورية على نحو ملائم.

وختاما، يعرب وفدي عن تقديره لشجاعة الموظفين الدوليين وتضحيتهم بالذات في أفغانستان، بمن فيهم أفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وكذلك للجهود الهائلة التي يبذلونها في ظل أوضاع بالغة الخطر والشدة. ونرى أن هذه المناقشات التي يجريها مجلس الأمن تؤكد للجميع ضرورة الوجود والتضامن اللذين ينبغي أن يظهرهما المجتمع الدولي في أفغانستان، ومن أجل الشعب الأفغاني.

السيد النصر (قطر): أود في البداية أن أرحب بالسيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، وأشكره على الإحاطة الهامة التي قدمها للمجلس، وأتمنى له كل التوفيق في مهمته.

لقد قطع المجتمع الدولي مع أفغانستان شوطاً كبيرا نحو استقرار أفغانستان السياسي والاقتصادي والأمني. فقد مرت هذه المسيرة حتى الآن بعدد من المحطات الهامة بدءا من إعلان برلين في الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الذي يعد حجر الأساس في هذه العملية، ومرورا بمؤتمر لندن المعني بأفغانستان، الذي انعقد في كانون الثاني/يناير الماضي ونتج عنه اتفاق أفغانستان، الذي شكل أساسا لإطار عمل فعال للتعاون بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية على مدى السنوات الخمس المقبلة من أجل الاستمرار في إعادة بناء

أفغانستان وبناء السلام فيها، وأعلن فيه المانحون الدوليون عن تقديم تبرعات إلى أفغانستان.

إن دولة قطر تؤكد من جديد على موقفها المبدئي الذي يستند إلى العمل على تحقيق الاستقرار في أفغانستان مع ضمان وحدتها الوطنية وسيادتها الكاملة، وتؤكد كذلك استمرار مساندتها لشعب أفغانستان واستعدادها لبذل كل الجهود الممكنة ضمن الجهود المبذولة من قِبل المجتمع الدولي في سبيل تحقيق تلك الغايات.

وعلى هذا الأساس استضافت دولة قطر مؤتمر الدوحة الثاني لإدارة الحدود في أفغانستان في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بالتعاون مع وزارة الخارجية الألمانية، حيث اختتم المؤتمر باعتماده ''إعلان الدوحة لإدارة الحدود''. وقد صدر الإعلان بعد الانتهاء من إعداد تقرير الأمين العام المعروض أمامنا وبالتالي لم ترد في التقرير أية إشارة إلى هذا المؤتمر الدولي الذي شاركت فيه ٢٦ دولة إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي وحلف شمال الأطلسي إلى جانب دول الجوار، والذي يهدف إلى تطوير تعاون وثيق بين دول المنطقة في مجال بناء الشرطة وإدارة وأمن قطاع الحدود، ودعم أفغانستان في حربها على المخدرات، خاصة من خلال تعزيز السيطرة على الحدود والطرق المؤدية على نقاط عبور الحدود. وقد رحب الإعلان بالخطوات التي تم اتخاذها بالفعل من أجل تعاون وثيق بين دول المنطقة مثل توقيع مذكرات تفاهم بين أفغانستان وكل من إيران وباكستان والصين بالحصول على دعم من المجتمع الدولي.

ولقد كان لهذا المؤتمر أهمية كبرى باعتبار أنه في السنة الجارية تم تسجيل عجز كبير في موازنة الأمن في أفغانستان بلغ حوالي ٣٦ مليون دولار مما قد ينتج عنه عواقب وخيمة على مسيرة الإصلاح الأمني في أفغانستان.

في حين أننا قد شهدنا تطورا في ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفغانستان إلا أنه لا تزال هناك بعض النواحي التي لم تواكب هذا الركب وبالتالي يجب إيلاؤها اهتماما أكبر. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير الأمين العام S/2006/145 إلى الحالة المتردية لنظام السجون، والتي تحتاج إلى إصلاحات لهياكلها الأساسية، كما يجب القيام برصد انتهاكات حقوق الإنسان بشكل مستقل.

إن المرحلة المقبلة من بناء السلام في أفغانستان تتطلب التركيز بشكل أكبر على التنمية الاقتصادية وعلى إعادة الإعمار وبناء البنية التحتية والحد من زراعة المخدرات، حيث اكتسب تهريب المخدرات في المنطقة أبعادا خطيرة خلال السنوات الماضية، إذ أن أكثر من ٨٥ في المائة من الإنتاج العالمي للأفيون يأتي من أفغانستان، وتشير الإحصاءات إلى أنه آخذ بالازدياد في مطلع هذا العام. فيجب علينا العمل متكاتفين لوقف تهريب وزراعة المخدرات في أفغانستان. كما أن تحسين العناية الصحية والنهوض بالتعليم، وغيرها من جوانب العمل الاجتماعي، تعتبر جميعا عوامل حاسمة في استمرار الأمن والاستقرار.

لقد كان لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان دورا لا غنى عنه في المساهمة في الحفاظ على الاستقرار وتوفير جو موات لتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي ولتحقيق التنمية في البلد. وفي هذه المرحلة تستمر البعثة في الاضطلاع بدور مركزي في هذا المجال، ولهذا فإننا نرى أن المقترحات التي عرضها الأمين العام في تقريره مقترحات جيدة وبناءة لرفع مستوى فاعلية البعثة من أجل أداء الدور المناط بها، بما في ذلك تمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر.

نانا إفاه – أبيتنغ (غانا) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر السيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

في الشهر الماضي، انضم وفدي إلى سائر أعضاء مجلس الأمن في الترحيب بالاتفاق الخاص بأفغانستان، الذي بني على اتفاق بون بوصفه نموذجا لبناء السلام من أجل المجتمعات الممزقة الخارجة من صراعات داخلية. ونلاحظ أن الاتفاق يمثل برنامجا طموحاً مدته خمس سنوات مبنيا على دعائم أربع، هي الإدارة والأمن وجهود مكافحة المخدرات وإعادة الإعمار والتنمية، وسيتطلب تنفيذها دعما منا. ومن الواضح أنه لا يكاد يوجد تحدٍ ليس بمقدورنا مواجهته حين يتحد المجتمع الدولي عقلا ومقصدا، بما في ذلك بالتضافر على منع نشوب هذه الصراعات الباهظة التكلفة المستنفدة للطاقات.

ويسلط التقرير الأخير المقدم من الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2006/145) الأضواء على التقدم الهائل الذي تم إحرازه في إرساء أساس لنشوء دولة ديمقراطية فاعلة تقوم على التسامح وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وجميعها ترتكز على اقتصاد نابض بالحياة.

ونشير في الوقت ذاته إلى أن التقدم بطيء نوعا ما في التصدي للمشاكل الكبيرة والمترابطة فيما يتعلق بالإدارة والأمن. ويأسف وفدي بصفة خاصة لعمليات القتل غير المبرر الناجمة عن ارتكاب أعمال إرهابية متهورة من جانب بقايا الجماعات المتطرفة كالطالبان والقاعدة وغيرهما من قطاع الطرق المسلحين الذين عقدوا العزم على تقويض التقدم المحرز صوب إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

ومن المثير للقلق، حقا، أن نلاحظ أن ما لدى المسلحين وغيرهم من العناصر المناوئة للحكومة من براعة ما برحت آخذه في التقدم وأن التهديدات الرئيسية الأربعة أصبحت الآن الأجهزة التفجيرية، والتفجيرات الانتحارية، وعمليات الاختطاف وشن الهجمات على نظام التعليم.

مع ذلك، نثق بأن قوات التحالف وقوات الأمن الأفغانية ستنجح في قمع العناصر الضالعة في زعزعة البلد. إننا ننتهز هذه الفرصة لمناشدة حكومتي باكستان وأفغانستان أن تسويا كل الخلافات بينهما وتتعاونا على تحسين الأمن على امتداد حدودهما المشتركة لمصلحتهما المتبادلة.

وعلى نفس المنوال، نود أن نشدد على المخاطر الكبيرة التي يفرضها الاتجار بالأفيون على عملية الإعمار، الذي يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من الإيرادات المحلية الإجمالية والذي أصبح على ما يبدو عصب حياة العصابات الإجرامية والمجموعات المسلحة الخارجة على القانون. ونحث وزارة مكافحة المخدرات الأفغانية على مضاعفة جهودها لإنهاء دور أفغانستان باعتبارها أكبر مجهز للأفيون في العالم، ناهيك عن مصير العدد الكبير من الأفغان الذين يتعاطون المخدرات بصورة اعتيادية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الايجابي لقوات التحالف والتقدم المطرد الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان)، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، بحيث يتجاوز بسط السيطرة كابل. وغني عن القول إن رؤيا الميثاق الأفغاني لا يمكن تحقيقها إلا في بيئة تسودها السلامة والأمان. لذلك يود وفدي أن يشيد بتلك البلدان التي تصدرت جهود الإعمار في أفغانستان، وبصفة خاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وايطاليا واليابان وبلدان عديدة غيرها، فضلا عن بعثة أفغانستان، طبعا، ووكالات الأمم المتحدة وشتى المنظمات غير الحكومية.

أما المجال الآخر الذي يثير قلقا كبيرا فهو حالة حقوق الإنسان. وكما ذكر التقرير، فإن هذا يعزى أساسا إلى الحالة الأمنية الهشة والضعف في الحكم. ومن المحزن ملاحظة أن المرأة في أفغانستان ما زالت تواجه تقييدات خطيرة في ممارستها لحقوقها، بما في ذلك التقييدات التي تمس

حريتها في الحركة والحصول على التعليم، فضلا عن التمييز على نطاق واسع وتفشي العنف، الذي يضر بالفتيات أيضا. والأسوأ من ذلك، أن العدالة ما برحت بعيدة المنال بالنسبة لمعظم النساء الأفغانيات.

وما لم يوضع حد للإفلات من العقاب، فإن قادة الفصائل وموظفي أجهزة الأمن وأمراء الحرب السابقين سيواصلون الانخراط في تنفيذ عمليات الاعتقال التعسفية وعمليات الاحتجاز والتعذيب غير المشروعة دونما خضوع للمحاسبة. لذلك من الحتمي أن يحظى اعتماد خطة العمل الوطنية بشأن السلام والعدالة والمصالحة بأعلى أولوية وأن يجري تنفيذها تنفيذا تاما لتقليل الإساءات إلى حقوق الإنسان إلى الحد الأدنى.

ونظرا لطبيعة التحديات التي تواجهها أفغانستان حاليا، فإن غانا تؤيد المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره بهدف توحيد وتوثيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة تحت مظلة بعثة أفغانستان.

في آذار/مارس ٢٠٠٢، عندما أنشئت بعثة أفغانستان عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٠١ (٢٠٠٢)، ركزت ولاية البعثة بصورة رئيسية على تعزيز المصالحة الوطنية والإعمار، وكذلك على الإغاثة الإنسانية ضمن إطار اتفاق بون. ولئن كانت أهداف عملية بون قد تحققت إلى حد كبير، لا تزال هناك تحديات هائلة، لا سيما باعتماد ميثاق أفغانستان.

لذلك من البديهي أن يعاد تنظيم بعثة أفغانستان من حيث ولايتها وهيكلها بغية تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة. لذلك نؤيد طلب الأمين العام بتمديد ولاية بعثة أفغانستان لفترة ١٢ شهرا إضافية لتمكينها من مواصلة تقديم التوجيه السياسي والاستراتيجي للزعامة الأفغانية وشركائها الدوليين إذ يقبلون على المرحلة الطموحة والحيوية التالية لبناء الدولة.

وبعد أن قطعنا هذا الشوط الطويل، من الضروري لنا أن نعمل معا على كفالة استمرار حسن النية الذي دعم أفغانستان منذ إطلاق عملية بون في التدفق دون انقطاع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للأرجنتين.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشارك الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في إزجاء الشكر للسيد توم كنيغس، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، على إحاطته الإعلامية الممتازة والشاملة.

تتفق الأرجنتين مع النتائج والملاحظات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام، وبخاصة في ما يتعلق بالمنجزات المحرزة في أفغانستان خلال السنوات الأربع الماضية والتحديات العديدة المقبلة. ونعتقد أنه بغية توطيد المؤسسات المنشأة بموجب عملية بون واستمرار تطبيع الحالة في البلد، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة في العديد من المجالات. ومن الجدير ذكره أن ميثاق أفغانستان، الذي تم التوقيع عليه في لندن، يحدد بوضوح سائر جوانب البرنامج الطموح لبناء السلام ذاك للسنوات الخمس المقبلة، لا سيما في مجال الأمن؛ والحكم، وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ومكافحة المخدرات. وفي حين يتعين على الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني الأخذ بزمام القيادة بنفسيهما في كل تلك المجالات، فإن للمجتمع الدولي أيضا دورا هاما يضطلع به.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتطرق بإيجاز إلى خمس مسائل.

المسألة الأولى تتعلق بالحالة الأمنية التي ما زالت تثير قلقا كبيرا. ولا يزال جنوب وجنوب شرق أفغانستان يمثلان مسرحا لعدد كبير من أحداث العنف، وكون المجموعات المسلحة تستخدم بصورة متزايدة أساليب متطورة فهي مسألة تثير القلق بوجه خاص. ولا يبدو أن لإنهاء العملية السياسية

الأثر الايجابي الذي كنا جميعا نأمله في المجال الأمني. ونظرا لأن القوات الأفغانية لا تزال عاجزة عن التصدي لذلك التحدي، فإننا نعتقد أن المجتمع الدولي عليه أن يواصل تقديم المساعدة في المجال الأمني. لذلك نرحب باعتماد منظمة حلف شمال الأطلسي لخطة عملياتية جديدة من شأنها أيضا أن تشمل جنوب البلد.

وفي رأينا هناك تحد ثان يتمثل في مكافحة المخدرات. إن الاقتصاد الأفغاني ما زال يسيطر عليه إنتاج الأفيون والاتجار به، الذي يشكل نسبة ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وحتى الآن لم تسفر الجهود المبذولة عن نتائج تذكر، لا سيما بالنسبة إلى استئصال زراعة خشخاش الأفيون. لذلك نؤيد اعتماد إستراتيجية متكاملة، كتلك التي قدمت في لندن. وينبغي أن نبقي في الأذهان حقيقة أن اعتماد القوانين وعرض الخطط ليست كافية بحد ذاتها؛ إذ أن بيت القصيد يكمن في تنفيذهما. ويجب على الحكومة الأفغانية أن تظهر قيادة حاسمة في هذه المسألة، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة.

أما المسألة الثالثة فتتعلق بحالة حقوق الإنسان، التي تبعث أيضا على القلق. ونؤمن بأن مما لا يجوز قبوله الإفلات من العقاب بالنسبة لبعض قادة الجماعات المسلحة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والبعض منهم انتُخبوا أعضاء في مجلس النواب ويشغلون مناصب حكومية. ونود أن نطلب من الأمانة العامة أن تزودنا، في المستقبل القريب، بمعلومات مفصلة أكثر عن خطة العمل الوطنية بشأن السلام والعدالة والمصالحة، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر. ويحدونا الأمل أن لا يتم السعي إلى تحقيق المصالحة، رغم أهميته، على حساب العدالة، وأن الإفلات من العقاب لن يسود في النهاية.

المسألة الرابعة وتتعلق بالمعركة ضد الإرهاب المرتبط القاعدة والطالبان. وبصفتي رئيسا للجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، أود أن أؤكد من جديد استعدادنا لمساعدة حكومة أفغانستان في كل جوانب تنفيذ نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن بهدف التمكن من تطبيق إجراءات اللجنة المقررة لحسم الحالات الشاذة – التي أثيرت من وجهة نظر حكومة أفغانستان في ما يتعلق بالأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة اللجنة.

وأخيرا، في ما يتعلق بوجود الأمم المتحدة في أفغانستان، وكما أكدت سابقا بشكل عام، فإن وفدي يؤيد التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام. ونوافق على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة ١٢ شهرا، مع إجراء بعض التعديلات عليها بغية تقديم المساعدة إلى شعب وحكومة أفغانستان خلال المرحلة المقبلة من عملية بناء السلام. ومع إبقاء هذا الهدف نصب أعيننا، فإننا سوف نشارك مرة أخرى بشكل بناء في المفاوضات التي ستجري في مجلس الأمن في الأيام القادمة.

استأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أود قبل أن نمضي قُدما، وفي ضوء جهودنا لاستخدام الوقت أفضل استخدام والسماح لأكبر عدد ممكن من الوفود بأخذ الكلمة، أن أعلن أنني لن أدعو فرادى المتكلمين إلى شغل مقاعدهم على طاولة المجلس. وعندما يأخذ المتكلم الكلمة سيقوم موظف المؤتمرات بمرافقة المتكلم التالي وفقا لقائمة المتكلمين إلى طاولة المجلس. وأشكر المشتركين على تفهمهم وتعاونهم.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أفغانستان وأعطيه الكلمة.

السيد فرهدي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم بتوليكم رئاسة المجلس خلال شهر

آذار/مارس، وأن أثمن إلمامكم بالوضع في أفغانستان. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد جون بولتن، على الطريقة الممتازة التي تولى بها إدارة أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

يود الوفد الأفغاني أن يضم صوته إلى أصوات من سبقوه من المتكلمين مرحبا ترحيبا حارا بالسيد توم كوينغس، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، الذي قدم إحاطته الإعلامية الأولى أمام المجلس منذ توليه رئاسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أننا نشيد بالإحاطة الإعلامية الشاملة التي عرضها الممثل الخاص حول آخر التطورات المتعلقة بالحالة في أفغانستان. ونتمنى له النجاح المستمر في أداء مهماته.

قبل ما يزيد على شهر واحد، اجتمع ممثلو أكثر من ٧٥ بلدا ومنظمة دولية في لندن لحضور المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان، حيث اتفق المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان على شكل جديد من التشارك في مرحلة ما بعد عملية بون. وباعتماد ميثاق أفغانستان، فإن أفغانستان وشركاءها الدوليين جددوا التزامهم بتحقيق تقدم مستدام في المجالات الأساسية، كالأمن، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعرب أفغانستان عن امتناها للمجتمع الدولي حيال التزامه في لندن بتقديم مساعدات بقيمة ١٠,٥ بليون دولار من أجل إعادة بناء وتأهيل أفغانستان. وهذا السخاء الذي أظهره المجتمع الدولي في لندن هو دليل واضح على الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بتنمية أفغانستان وإعادة البناء فيها.

وفي معرض تقديم استراتيجية التنمية الوطنية الانتقالية في مؤتمر لندن، عرضت حكومة أفغانستان مخططا شاملا وواضحا لتنفيذ الميثاق. وحكومة أفغانستان تبدي من جانبها استعدادا تاما لتحمل مسؤوليتها حيال بلوغ أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية. وفي هذا السياق، يسرني أن أحيط المجلس علما بأن الحكومة الأفغانية قد عينت مؤخرا وزراء الخارجية، والعدل، والمالية والاقتصاد، بالإضافة إلى مستشار الأمن القومي، أعضاء في المجلس المشترك للتنسيق والرصد. وسوف يؤدي المجلس عمله برئاسة البروفسور إسحاق ناضري، وهو أحد كبار المستشارين الاقتصاديين للرئيس قرضاي.

وتواصل أفغانستان تحقيق تقدم كبير نحو إنشاء وإرساء مؤسسات الدولة. واسمحوا لي أن أشير باقتضاب إلى بعض التطورات الإيجابية التي طرأت منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة في مجلس الأمن حول الحالة في أفغانستان، والتي جرت بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

لعل التطور الأهم كان تشكيل الجمعية الوطنية الأفغانية ومجالس المقاطعات. وفي أعقاب الافتتاح الرسمي لجلسات مجلسي البرلمان، انتخب المثلون رئيسي المجلسين، واعتمدوا النظام الداخلي للجمعية الوطنية. وتشغل النساء ٢٧ في المائة من المقاعد المخصصة لمجلس النواب ومجموعها ٢٤٩ مقعدا. وبالإضافة إلى ذلك، تم انتخاب ١٢١ امرأة في مجالس المقاطعات. ويعمل كلا فرعي الهيئة التشريعية الآن بشكل كامل، وقد أجريا مناقشات حية بشأن المسائل المتعلقة بالأمن والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد. وعملا بأحكام الدستور، يستعد مجلس النواب في الجمعية الوطنية لإجراء التصويت لمنح الثقة للحكومة.

وتواصل الحكومة الأفغانية إحراز تقدم على صعيد تعزيز قدرات المؤسسات الأمنية. وتشترك قوات الشرطة الوطنية والجيش الوطني في العمليات المشتركة مع القوات الدولية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والنظام العام. ولما كانت عملية نزع السلاح والتسريح قد استكملت بنجاح، فإن الحكومة الأفغانية تظل ملتزمة بإنجاز المرحلة النهائية من

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين. وفضلا عن ذلك، أحرز تقدم كبير في تفكيك الجماعات المسلحة غير الشرعية.

ورغم الانتهاء بنجاح من تنفيذ اتفاق بون، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه للتغلب على التحديات المتبقية التي تواجهها أفغانستان.

إن جمهورية أفغانستان الإسلامية ما زالت تشعر بالقلق إزاء الأنشطة الإرهابية لطالبان والقاعدة وغيرها من الجماعات المتطرفة، ولا سيما في جنوب وجنوب شرقي البلد. إن مثل تلك الهجمات لا تروع الشعب الأفغاني في حياته اليومية فحسب، بل أيضا تعرض للخطر المهمة النبيلة الرامية إلى تحقيق إعادة التأهيل والبناء في أفغانستان. وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى التقرير السابق للأمين العام المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ الذي ذكر فيه:

> ”وقد آن الأوان لمعالجة مسألة الأمن بإصرار ... ويتعين التصدي بفعالية أيضا لمصادر تمويل وتدريب المتمردين وملاذاهم الآمنة“ (S/2005/525، الفقرة ٨٢).

ونرحب بأن الأمين العام قد أكد مرة أخرى ذلك التقييم في الفقرة ٦٦ من تقريره الأخير.

إن الهجوم الانتحاري الإجرامي في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ على حياة السيد صبغة الله مجددي، رئيس مجلس الأعيان للجمعية الوطنية ما هو إلا محاولة يائسة أخرى من جانب أعداء أفغانستان لزعزعة الحالة في البلد. لقد نجا السيد مجددي من الهجوم، ولكني أود انتهاز هذه الفرصة للقول إن ممارسة الهجمات الانتحارية لم يكد أن يكون معروفا في التاريخ الأفغاني. حتى خلال سنوات المقاومة ضد الاحتلالات الأجنبية، لم يلجأ الشعب الأفغاني قط إلى تلك الممارسة المشينة. ولذا يتضح بأن هذه الظاهرة قد جاءت إلى أفغانستان من الخارج. وفي هذا الشأن، اسمحوا لي أيضا أن أقول إن مثل هذه الأنشطة لن تقف في وجه عزم الشعب الأفغاني على بلوغ أمنية تتمثل في وجود أفغانستان مسالمة، مستقرة وديمقراطية.

وتعتقد حكومة أفغانستان أن الخطر المتمثل في الجماعات المتطرفة والمضللة لا يقتصر على أفغانستان. بل إنه يظل يتهدد السلام والرخاء والتنمية في المنطقة. ولذا من المهم للغاية أن تكون مناهضة الإرهاب حائزة على الالتزام الخالص والأمين من كل بلدان المنطقة. ونحن نعترف بالإسهام الحيوي من جانب قوات التحالف الدولية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في جهود تعزيز الحالة الأمنية في أفغانستان. وفي ذلك السياق، نرحب بالنشر المرحلي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة الناتو في جنوب وشرق البلد.

وتعتبر زراعة المواد المخدرة وإنتاجها والاتجار بها تحديا آخر يواجهه أفغانستان. وفي ذلك الصدد، تعترف حكومة أفغانستان بمدى خطورة هذا التهديد للاستقرار في البلد وتظل عازمة على مواجهة المسألة.

واعترافا بمسؤوليتنا تجاه القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات وإنتاجها، قدمت جمهورية أفغانستان الإسلامية استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان. وتشتمل الاستراتيجية الشاملة على الركائز الرئيسية التالية: مكافحة الاتجار بالمخدرات، ومساعدة المزارعين من خلال مصادر عيش بديلة، وخفض الطلب على المخدرات، وبناء المؤسسات على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات.

علاوة على ذلك، اعتمدت حكومة أفغانستان قانونا جديدا لمكافحة المخدرات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أنشأت بموجبه المحكمة المركزية للمخدرات وذلك لمقاضاة

تجار المخدرات والآخرين الذين لهم صلة بإنتاج وزراعة المخدرات غير المشروعة. ومن أجل بلوغ أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، نكرر تأكيد الحاجة إلى دعم التنسيق والتعاون بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي مع أفغانستان.

لقد قلنا في العديد من المناسبات أمام هذا المجلس والجمعية العامة أنه يجب إيلاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، إن التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية سيكون له أثر مباشر على الحالة الأمنية العامة، آخذين في الاعتبار الترابط بين التنمية والأمن.

وفي الختام، نود أن نؤكد أن استمرار دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لأفغانستان حيوي، بالنسبة لوضع الميثاق الخاص بأفغانستان موضع التنفيذ الكامل. ونحن نتقدم بالتقدير والعرفان إلى كل البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية للدعم الذي توفره لأفغانستان. وأخيرا أود أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص للسيد جان أرنو، الممثل الخاص السابق للأمين العام لخدمته المتفانية ولإسهامه في تكريس السلام والأمن والتنمية في أفغانستان. ونحن واثقون أيضا بأن السيد توم كوينغز سيواصل تلك الجهود بنجاح واقتدار.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة استراليا.

السيدة ميلار (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): ترحب استراليا بتقرير الأمين العام عن أفغانستان المؤرخ ٧ آذار/مارس وتؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والتعديلات المقترحة لتلك الولاية. وهذا يشمل استمرار دور البعثة السياسي والمساعي الحسنة في أفغانستان، مثل جهودها في المساعدة على تنفيذ الميثاق الخاص بأفغانستان الذي وافق عليه مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، وهو المؤتمر الذي حضره وزير خارجية استراليا، السيد الكساندر داونر. كما تؤيد استراليا استمرار الجهود التنسيقية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في المجالات الإنسانية والتنموية.

يهيئ الميثاق الخاص بأفغانستان، الموقَّع في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، والذي انعقد في ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير إطارا استراتيجيا واضحا ومتفقا عليه بالنسبة للمرحلة القادمة من أنشطة إعادة التعمير في أفغانستان. وتحيي استراليا استكمال العملية التي نص عليها اتفاق بون وترحب بتركيز الميثاق على القيادة الأفغانية في المرحلة التالية، وعلى أنشطة وضع معالم واضحة، وعلى التأييد السياسي والمالي المستمر الذي تعهد به المجتمع الدولي في المؤتمر. ويشمل هذا التأييد الالتزام الأخير من جانب استراليا بالإسهام بمبلغ لا يزيد عن ١٥٠ مليون دولار خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وهو يأتي في أعقاب مبلغ ١١٠ ملايين دولار التزمت بها استراليا منذ عام ٢٠٠١ وصُرفت بالكامل حتى الآن.

ولا تزال استراليا قلقة إزاء الأضرار التي أُلحقت بأفغانستان خلال سنين من الصراع. ونشارك الأمين العام في قلقه إزاء المسائل العديدة التي تشكل تحديات قصيرة الأمد وطويلة الأمد للاستقرار والأمن في أفغانستان، والتي لم تحل حتى الآن. لقد أعرب الأمين العام عن قلقه، في تقاريره السابقة للمجلس، إزاء اتجاهات تزايد العنف والتحديات لسلطة الدولة.

غير أنه إلى جانب هذه الاتجاهات الداعية إلى القلق، هناك نتائج تبشر بالخير العظيم. ومن أهم تلك النتائج انتخابات مجلس النواب الأفغاني التي عُقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والتي شارك فيها ٦,٤ مليون أفغاني؛ وافتتاح الجمعية الوطنية في ١٩ كانون

الأول/ديسمبر، وما لحق هذا من البدء بمناقشات برلمانية والعمل البرلماني؛ وكذلك اتفاق ٢٦ كانون الثاني/يناير بين الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين بشأن استراتيجية التسريح القومي للجماعات المسلحة غير المشروعة؛ واستمرار إصلاح وإعادة إنشاء الشرطة والجيش؛ وبرنامج الحكومة الأفغانية لمكافحة المخدرات، الأمر الذي سيجعل نجاحها حيويا للاستقرار والحكم الصالح على المدى الطويل.

وتتفق استراليا مع الأمين العام على أن حالة حقوق الإنسان ما زالت تشكل تحديا، وتناشد الحكومة الأفغانية مواصلة جهودها في هذا المجال بحيث تفي وفاء كاملا بالالتزامات المحلية والدولية.

وتظل استراليا ملتزمة التزاما كاملا بالاضطلاع بدورها في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى دعم إعادة إعمار أفغانستان. والى جانب التزامنا المالي الإضافي الذي يبلغ ١٥٠ مليون دولار استرالي، أعلنت استراليا كذلك مؤخرا نشرا عسكريا إضافيا يصل إلى ٢٠٠ فرد بوصفه مساهمة في فريق لإعادة إعمار المقاطعات. هذا بالإضافة إلى فريق عملنا الحالي للقوات الخاصة وعنصر دعم الطيران، الذي يشمل طائرتين عموديتين من طراز CH-47. وفي سياق مناقشة اليوم، نعتز أيضا إذ نذكر أننا نقدم دعما مباشرا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من خلال توفير ضابط من قوة الدفاع الاسترالية بصفته مستشارا عسكريا للبعثة.

وستواصل استراليا دعم انتقال أفغانستان من الصراع إلى السلام والديمقراطية. ونهنئ الأمم المتحدة على الجهود التي بذلتها حتى الآن ونوافق على أن التعديلات المقترحة ستسمح للبعثة، في تقديم الدعم لحكومة أفغانستان وشعبها، بالتصدي بشكل أفضل للتحديات المنتظرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد بفانتسيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي أعلنت تأييدها لهذا البيان.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما كبيرا خلال الأعوام الأربعة الماضية بشراكة مع المجتمع الدولي. وعملية الانتقال السياسي، على النحو المحدد في اتفاق بون، استكملت بنجاح بافتتاح الجمعية الوطنية الأفغانية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ومن الحيوي الآن أن نعمق ونوطد التقدم الذي أحرز حتى الآن. ومع إنشاء المؤسسات السياسية الرئيسية للدولة القائمة حاليا في المركز، من المهم أن توسع تلك المؤسسات قدراتها لكي توفر، بأكثر طريقة كفؤة، الأمن والخدمات العامة الأساسية للسكان في جميع أنحاء البلد.

وثمة معلم آخر تمثل في إطلاق ميثاق أفغانستان في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان الذي عقد في ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويرحب الاتحاد الأوروبي بميثاق أفغانستان المستند إلى الشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، مع دور تنسيقي محوري ونزيه للأمم المتحدة. ويستند الميثاق إلى الأولويات الأفغانية وهو بالتالي يكفل الملكية الأفغانية. وهذا الأمر يتماشى مع الدعم المستمر الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لسيادة وسلامة أراضي أفغانستان المسؤولة أمام مواطنيها، والقادرة على اخذ مكانها المناسب في المجتمع الدولي وعلى المساهمة في الاستقرار الإقليمي.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما جميع ركائز النشاط الثلاث التي حددها الميثاق وهي: الأمن؛ والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فضلا عن الأولوية الشاملة لمكافحة المخدرات.

ونبقى ملتزمين بتقديم الدعم الطويل الأجل لجهود الحكومة الأفغانية، وجهود شعب أفغانستان في كل من هذه المجالات، وسنعزز بشكل إضافي فعالية عملنا. ويشكل الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ تعبيرا واضحا عن هذه النية. وستهدف مساعدتنا إلى تعزيز إنشاء دولة أفغانية ديمقراطية ومسؤولة ومستدامة – دولة قادرة على ممارسة سيادتها وحماية حقوق مواطنيها، بينما تشدد على الملكية الأفغانية للعملية. وسنبني على مشاركتنا الواسعة بالفعل في المجالات السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية، وسنضمن توحيد مكافحة الإرهاب في جميع الأنشطة العائدة إلى كل من هذه المجالات.

وتستدعي تحديات المرحلة التي تعقب الاستكمال الناجح لعملية بون تعميق وتوطيد التقدم المحرز حتى الآن. وستظل مكافحة المخدرات تشكل أولوية جامعة في السياسة الشاملة للاتحاد الأوروبي نحو أفغانستان. وسنواصل ونزيد الجهود دعما للأولويات التي أبرزت في استراتيجية حكومة أفغانستان الوطنية لمكافحة المخدرات. وبشكل أكثر تحديدا، سندعم تطوير مؤسسات قوية وفعالة لمكافحة المخدرات، ووكالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، بما في ذلك من خلال توفير الموجهين والمدربين، وسنقدم الدعم المالي للجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتعزيز وتنويع الفرص المستدامة لتوفير أسباب المعيشة الريفية.

وتبقى حالة حقوق الإنسان تشكل مدعاة للقلق، وخاصة في ما يتعلق بالنساء والأطفال. وسيواصل الاتحاد الأوروبي منح أولوية لهذه المسألة. ونرحب بالجهد الذي بذل في صياغة خطة عمل وطنية مؤقتة للنساء في أفغانستان. وستشكل الوثيقة أداة حيوية لتعزيز مشاركة النساء وضمان مكانهن المناسب في الحياة العامة الأفغانية.

وفي سياق الجهود المستمرة لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب ولتعزيز المصالحة، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر العدالة العابرة للحدود الوطنية عنصرا حاسما. وعلى نحو مماثل من حيث الأهمية، سنواصل دعم تعزيز قيام مجتمع مدني أفغاني قابل للبقاء بوصفه سبيلا لتوطيد الديمقراطية في أفغانستان. وفضلا عن ذلك، سيولي الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصة للحكم ولإصلاح الإدارة ولاستراتيجيات مكافحة الفساد، بما في ذلك على المستوى المحلي، ولتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وستزيد الدعم المالي لإصلاح قطاع العدالة على كلا المستويين المركزي والمحلي. وفي ذلك الصدد، سندعم بشكل مباشر الأنشطة المدنية لفريق إعادة إعمار المقاطعات، بقيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيشمل الأنشطة التي تركز على سيادة القانون والحكم الرشيد على المستوى المحلي.

كذلك تظل الحالة الأمنية تشكل مدعاة للقلق وهي ما زالت تؤدي إلى تقويض جهود إعادة التعمير خارج المدن. وستزيد الدعم لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب وزيادة الدعم المالي لإنشاء قوة شرطة وطنية أفغانية فعالة ومستدامة، وتوفير المزيد من المساهمة في دعم نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإعلان الدوحة بشأن إدارة الحدود في أفغانستان والإعلان المتعلق بالتعاون الأوثق بشأن شرطة الحدود، اللذين اتفق بشأنهما في الدوحة بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير.

وما زالت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تضطلع بدورها الكبير في تقديم الموارد العسكرية والمدنية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لأفغانستان ودعم جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسنقدم المساعدة في إطار الإستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان وميثاق أفغانستان. وسيتم تنسيق البرامج والمشاريع مع الحكومة الأفغانية بغية كفالة اتساق البرامج والمشاريع مع أولويات الحكومة وترشيد أنشطة المانحين.

وسيقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة المباشرة من خلال الميزانية، وسيواصل تشجيع الحكومة الأفغانية على الوصول إلى قدرة أكبر على البقاء الذاتي.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى المزيد من التعاون الوثيق مع بقية المجتمع الدولي، انطلاقا من ميثاق أفغانستان والإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بوصفهما إطارين لتعاوننا. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الدور المحوري المستمر للأمم المتحدة، بما في ذلك دورها في رصد وتنسيق أنشطة المانحين التي يضطلع بها المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بتوصيات الأمين العام في تقريره الأخير عن أفغانستان (S/2005/145) بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وستواصل هذه البعثة الدور الهام الذي اضطلعت به خلال الشهور العشرة الماضية في تنفيذ اتفاق بون. إلا أن التقدم يبقى رهناً بالتزام سياسي طويل الأجل من جانب كل أصحاب المصلحة، سواء في أفغانستان أو من جانب أعضاء المجتمع الدولي.

والاتحاد الأوروبي سيواصل تنسيق برامجه وإجراءاته بشكل وثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية المعنية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد هانيسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أيضاً أن أشكر السيد كنيغس على عرضه للتقرير الأخير للأمين العام (S/2006/145).

إننا نتفق مع المتكلمين الآخرين الذين قالوا إن تقدماً كبيراً قد أُحرِز صوب بناء دولة ديمقراطية في أفغانستان وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية في ذلك البلد. والتوقيع على ميثاق أفغانستان في مؤتمر لندن المعقود يومي ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير علامة هامة على طريق إعادة الإعمار والعودة إلى الحياة الطبيعية في أفغانستان، ويؤكد مرة أخرى على التزام الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بالتعاون بغية مواجهة تحديات الأمن والإدارة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن تقرير الأمين العام يذكرنا بالتحديات المتبقية في أفغانستان. فالنشاط المتزايد للمتمردين والإرهابيين، الذين يستخدمون تكتيكات أكثر تعقداً وفتكاً، أمر يثير بالغ القلق. ومن الواضح أنه لا يزال هناك عمل كثير فيما يتصل بتعزيز سيادة القانون وتحسين احترام حقوق الإنسان وممارسة الحكم الرشيد. وما زال إنتاج المخدرات غير المشروعة وتهريبها والاتجار فيها يمثل تهديداً لنجاح بناء الدولة في أفغانستان. وذلك شاغل وطني ودولي في آن واحد، لأنه يوفر أرضاً خصبة للشبكات الإجرامية والعصابات المسلحة الخارجة على القانون والعناصر المتطرفة. ونثني على الجهود الشاملة التي بذلتها الحكومة الأفغانية بالفعل وكذلك على خططها الجديدة التي تكلم عنها زميلي الأفغاني قبل قليل.

ونثني أيضاً على الشركاء الدوليين لأفغانستان في مكافحة زراعة المخدرات والاتجار فيها.

وفي مجال حقوق الإنسان في أفغانستان، أود أن أعرب عن التأييد لما ذكره زميلي من النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن. فخطة العمل الوطنية المرحلية بشأن المرأة في أفغانستان عمل مشجع بشكل خاص.

ومن شأن بعثات حفظ السلام أنها تتيح لبلد صغير مثل أيسلندا أن يشارك في جهود دولية من أجل السلام والتنمية. ونحن نشارك في الوقت الحالي بفريق رصد متنقل في إطار فريق لإعادة الإعمار في غرب أفغانستان. وفي وقت سابق، كانت أيسلندا مسؤولة عن أعمال الإدارة ومهام أخرى في مطار كابل الدولي، بدءاً من منتصف عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٥. وقد تقرر أن تتولى أيسلندا اعتباراً من ربيع العام الحالي التزويد بالموظفين دعماً للعمليات في مطار كابل. وبناء على طلب السلطات الأفغانية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وضعت أيسلندا كذلك خطة تسمح بنقل مسؤولية تشغيل المطار من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى إدارة مدنية أفغانية خلال فترة تمتد من ثلاث إلى أربع سنوات. وأيسلندا سوف تساعد في تنفيذ خطة الانتقال من خلال توفير المشورة والدعم بالخبراء، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمات دولية أخرى. وأخيراً، ففي مناسبات عدة منذ عام ٢٠٠١، أقامت أيسلندا جسوراً جوية لنقل قوات حفظ سلام ومعدات عسكرية ومساعدات إنسانية إلى أفغانستان.

وما فتئت أيسلندا تلتزم بالمساعدة في تهيئة الظروف التي تمكن الشعب الأفغاني من التمتع بحكومة تمثيلية وبسلام وأمن دائمين، علاوة على إعادة الإعمار بشكل ناجح في ذلك البلد. وأيسلندا تدعم بالكامل ذلك العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمنظمات الدولية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أفغانستان قبل مراجعة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتمديدها.

وكما حدث في مناسبات سابقة، طلبت الكلمة اليوم لإبداء بعض الملاحظات إضافة إلى البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي، والذي نؤيده تماماً.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر السيد جان أرنو على العمل الذي اضطلع به في موقعه السابق، وأرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام في أفغانستان، السيد توم كينغس، الذي خاطب مجلس الأمن اليوم لأول مرة بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحن نشكره على تقريره الوافي، متمنين له كل التوفيق في عمله.

ونود أن نعرب عن امتناننا للتقرير الأخير للأمين العام بشأن التطورات في أفغانستان وخطط عمل الأمم المتحدة في المستقبل عقب إصدار ميثاق أفغانستان في لندن في أوائل هذا العام.

وهذا الميثاق أساس متين وواعد بالخير لأفغانستان والمجتمع الدولي في ضوء تحديات حقبة ما بعد بون وحتى عام ٢٠١٠. ونحن على ثقة بأنه يمكن إحراز تقدم من خلال تعزيز المؤسسات الأفغانية والتغلب على التحديات الرئيسية المتمثلة في الأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً الأولوية التي تشترك فيها عدة قطاعات وأشار إليها العديد من المتكلمين – ألا وهي

مكافحة صناعة المخدرات. والتعهدات الكبيرة التي أعلنت في مؤتمر لندن قد برهنت على استعداد المجتمع الدولي لالتزام طويل الأمد في أفغانستان. ونرى أن إعادة إعمار ذلك البلد مثال ناجح لما يمكن تحقيقه من خلال نهج متعدد الأطراف ومنسق ومستدام. وفي هذا الإطار، ستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي.

وبالنسبة لألمانيا، ستبقى أفغانستان أولوية في مشاركاتها الدولية. والتزامنا المالي الثنائي في الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٠ سيربو على بليون دولار. ونحن على استعداد أيضاً لإعفاء أفغانستان من الديون القديمة في إطار نادي باريس.

ونحن نؤيد الملاحظات التي أبداها الأمين العام في تقريره، بما فيها تلك المتعلقة بالأهمية القصوى للأمن. وعليه، ستبقى ألمانيا مشاركة بقوة في القطاع الأمني من خلال دورنا الريادي في إصلاح الشرطة، ودعمنا لجهود أفرقة إعادة الإعمار الإقليمي للقضاء على المجموعات المسلحة غير المشروعة تحت مسؤوليتنا، مع توفير أكبر وحدة عسكرية في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى أن تحل بريطانيا محلنا في القيام بذلك الدور.

وأود أن أضيف أنه في نهاية شباط/فبراير، نظمت حكومتا أفغانستان وألمانيا معاً مؤتمراً كبيراً آخر بشأن إصلاح جهاز الشرطة عُقد في الدوحة، حيث استضافته دولة قطر بسخاء. وركز ذلك المؤتمر على إصلاح الشرطة وإدارة الحدود في إطار إقليمي. ونعتقد أن شرطة تعمل على نحو جيد في أفغانستان سيكون لها دور رئيسي في توفير الأمن ومكافحة الجريمة والاتجار في المخدرات وحماية الحدود بالتعاون مع الدول المجاورة.

وفي الدوحة، أرست أفغانستان وجاراتها الأساس لإدارة مشتركة للحدود الإقليمية. وقد اعتُمد إعلانان في إطار إعلان كابول وإعادة إنشاء شرطة أفغانستان، هما إعلان الدوحة بشأن إدارة الحدود، الذي يقوم على نهج إقليمي، والإعلان المتعلق بتوثيق التعاون بشأن شرطة الحدود. إضافة إلى ذلك، أتيحت تبرعات معلنة بمبلغ ٣٨ مليون دولار لإصلاح الشرطة في أفغانستان. وشكل مؤتمر الدوحة خطوة نحو الوفاء بالمعيار ذي الصلة في الاتفاق.

وستواصل الأمم المتحدة أداء دور محوري في أفغانستان، مستندة في ذلك الآن إلى الاتفاق الخاص بأفغانستان. ونرحب بهذا الدور وبالمهام المسندة إلى بعثة تقديم المساعدة وهيكلها على النحو الوارد في تقرير الأمين العام. ونؤكد مجددا دعم ألمانيا للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في كابول، وفي باقي أنحاء البلد. ونرجو للأمم المتحدة، وخاصة لبعثة تقديم المساعدة وللسيد كونيغز، التوفيق في أعمالهما المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم يا سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا بتقديم تهنئتي للأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان وعلى الالتزام الذي لا يفتر والتصميم اللذين أبداهما هو وزملاؤه لتوطيد دعائم السلام والاستقرار والتنمية في هذا البلد. كما أود أن أهنئ السيد توم كونيغز، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، وأن أتوجه له بالشكر على إحاطته الإعلامية وأن أؤكد له استمرار دعمنا وتعاوننا في مساعدة شعب وحكومة أفغانستان على تحقيق ما يطمحان إليه منذ أمد طويل من السلام والاستقرار والتنمية.

وقد لاحظنا باغتباط على مدى الأشهر القليلة الماضية أن عملية الانتقال السياسية المتوخاة في اتفاق بون قد أنجزت من خلال انتخاب الجمعية الوطنية الأفغانية وانعقادها، وأن مرحلة جديدة في تاريخ أفغانستان قد بدأت بالاتفاق الخاص بأفغانستان، الذي أبرم في مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير من هذا العام. والواقع أن إتمام عملية بون، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، قد تمخض عن إنجازات سياسية هامة وعن تحسينات تبشر بالخير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتشمل هذه التحسينات، بصفة خاصة، استمرار إحراز التقدم في الإدارة العامة ونظام التعليم الوطني، وإنجازات في المجالين المالي والضريبي. ويصور تقرير الأمين العام مستقبلا واعدا لأفغانستان، بقوله إن أفغانستان قد أحرزت في أكثر قليلا من أربعة أعوام تقدما كبيرا على الطريق لأن تصبح دولة ديمقراطية ذات مؤسسات تخضع للمساءلة ونحو إعادة بناء الهياكل الأساسية التي يمكن أن تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

وفي هذا السياق، تصدرت حكومة أفغانستان إعداد الإطار الذي تهتدي به عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتوطيد مكاسب عملية بون. وقد أعدت تقريرا عن الأهداف الإنمائية للألفية وكيّفت الأهداف الإنمائية للألفية لتتواءم مع السياق الأفغاني، مع إدراج هدف تاسع عن تعزيز الأمن. والواقع أن الاتفاق الخاص بأفغانستان، علاوة على استراتيجية أفغانستان المؤقتة للتنمية الوطنية، يتيحان فرصة هامة لكفالة التضافر بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في خطة مشتركة للعمل على تحقيق الأهداف المشتركة في مجالات الأمن والإدارة والتنمية.

وبالرغم من تلك الإنجازات الملحوظة، لا يزال يلزم عمل الكثير، ولم تعالج بعد بما فيه الكفاية ولم تُحل كثير من المسائل التي تشكل تحديات للأمن والاستقرار في أفغانستان في الأجلين القصير والطويل. ونتفق مع الأمين العام في أن كثيرا من إنجازات الأعوام الأربعة الماضية لا تزال هشة وأنه ينبغي تعزيز قدرة الأسس التي تقوم عليها الدولة لتتمكن من تزويد الأفغان بالخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها للنهوض بأحوالهم المعيشية اليومية.

ومن دواعي الأسف أن انعدام الأمن وتغلغل اقتصاد المخدرات لا يزالان في مقدمة التحديات التي تواجه أفغانستان. ونتفق مع الأمين العام فيما يساوره من القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، وخاصة من خلال زيادة استخدام أساليب أكثر تطورا وفتكا، والهجمات على الأهداف غير المحصنة، والتفجيرات الانتحارية، وأعمال الاختطاف والهجمات على النظام التعليمي. وندين بشدة جميع تلك الأعمال الإرهابية، التي تستهدف أمن وتنمية أفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقا منها.

ومن المثير للانزعاج أنه بالرغم من التواجد المتزايد للقوات الأجنبية في البلد، يبدو أن العناصر المناهضة للحكومة قد وسعت مسرح عملياتها وعنفها ليشمل المناطق التي جرى العرف بأنها أهدأ حالا في غرب البلاد وشمالها وشمالها الغربي. ومما لا شك فيه أن الإسراع بالتوسع في سلطة الحكومة المركزية وبسطها على البلد بأكمله وتسليم المسؤولية عن أمن البلد إلى الجيش الوطني والشرطة الوطنية، خطوتان لا غنى عنهما في سبيل التخفيف من حدة خطر انعدام الأمن في أفغانستان.

وتشكل عملية صناعة المخدرات التي لا تخف حدتها تهديدا كبيرا لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان وتؤثر تأثيرا ضارا على إعادة إعمار البلد السياسية والاقتصادية، كما تعرض للخطر أمن واستقرار المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة. ذلك أن أفغانستان، كما جاء في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي تقرير الأمين العام، تنتج ما نسبته ٨٧ في المائة من أفيون العالم. ويوفر هذا

الاقتصاد السائد والمزدهر أرضا خصبة للشبكات الإجرامية والفساد وانعدام الأمن والإرهاب في أفغانستان وخارجها.

ونعرب عن تأييدنا للخطوات المخلصة التي تتخذها الحكومة الأفغانية حتى الآن لاحتواء خطر المخدرات. وبالرغم من ذلك، نرى أنه يلزم عمل ما هو أكثر من ذلك بكثير. فضخامة حجم تجارة المخدرات، وما تدره من ثروة طائلة، فضلا عن التهديد المتعدد الوجوه الذي تمثله، توحي بأن مكافحتها ستتطلب جهودا أكثر تضافرا وإصرارا من جانب حكومة أفغانستان ونهجا أكثر اتساما بالمسؤولية من جانب المجتمع الدولي، وخاصة من جانب الجهات التي لها وجود عسكري واسع في أفغانستان.

علاوة على ذلك، بينما نتج عن بعض الجهود التي بذلتها حكومة أفغانستان خفض زراعة الخشخاش في بعض المناطق المعروفة تقليديا بإنتاج الأفيون، من المؤسف أن إنتاج الأفيون يزداد في البلد بوجه عام، ولا سيما في المناطق المتاخمة لإيران.

وبالرغم من حملتنا الواسعة النطاق والباهظة التكلفة ضد هذا الخطر، فقد شهدنا للأسف على مدى العام الماضي زيادة في الاتجار بالمخدرات منبعها أفغانستان. وقد تحملت جمهورية إيران الإسلامية، الواقعة على طريق التهريب من أفغانستان إلى أوروبا في الشمال والغرب وإلى الخليج الفارسي وما وراءه في الجنوب، ما يتجاوز نصيبها بكثير من النضال في حرب مكلفة ومميتة ضد مهربي المخدرات المدججين بالسلاح على مدى الأعوام الـ ٢٥ الماضية، فقدت خلالها أكثر من ٤٠٠ ٣ من أفراد إنفاذ القوانين وتحملت خسائر مادية هائلة. ونحن ما برحنا نتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة زراعة الخشخاش في أفغانستان ونساعد في تشجيع وتنفيذ مشاريع إحلال المحاصيل في مختلف بقاع البلد. وبالنسبة لبلدي، الذي يقف في مقدمة الحرب على المخدرات على صعيد العالم، لا غنى عن الدعم الدولي، وبخاصة معاونة أفغانستان والبلدان المجاورة الأخرى.

وبإعلان جمهورية إيران الإسلامية تبرعها بمبلغ ٥٦٠ مليون دولار لإعادة إعمار أفغانستان في مؤتمر طوكيو، وهو أعلى التبرعات مقارنة بدخل الفرد في البلدان المانحة، فهي تسعى جديا للمساهمة في عملية إعادة إعمار أفغانستان وتنميتها. ووفاء بهذا التعهد، تعكف إيران على القيام بأنشطة متنوعة متعلقة بالهياكل الأساسية والتعليم وأنشطة تقنية في أفغانستان، منها تشييد الطرق وتدريب الأيدي العاملة ومشاريع الكهرباء وبناء المدارس ومراكز التدريب المهني وتوفير الخدمات الإنسانية ومشاريع أخرى كثيرة. وتتجاوز مساهمة إيران بوجه عام في إعادة إعمار أفغانستان حتى الآن مبلغ ٢١٠ مليون دولار. كذلك تكبدت إيران تكاليف باهظة خلال العقود الثلاثة الماضية باستضافة ما يقرب من ٣ ملايين لاجئ أفغاني. ونرجو أن تيسر الأوضاع الجديدة في أفغانستان إعادة اللاجئين الأفغان طوعا إلى وطنهم على نحو أكثر ملاءمة من حيث التوقيت وأكثر اطمئنانا بالنسبة للمستقبل. علاوة على ذلك، اشتركت جمهورية إيران الإسلامية، تمشيا مع سياستها طويلة الأمد بتقديم الدعم للشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية، بوفد على أرفع مستوى في مؤتمر لندن الأخير والمؤتمرين اللذين عقدا في كابول والدوحة.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي، وفي صدارته الأمم المتحدة، دعمه المنسق لحكومة أفغانستان وشعبها في تنفيذهما الاتفاق الخاص بأفغانستان. ونرى أن يولى أرفع مراتب الأولوية للدور القيادي الذي تؤديه الحكومة الأفغانية ولتملكها زمام الأمور في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية برمتها.

وإضافة إلى ذلك، لا بد من مواصلة دور الأمم المتحدة الرئيسي في أفغانستان إذا أُريد للبلد أن يستفيد من الميثاق الجديد ويبني على إنجازات عملية بون. وكما ذُكِر في تقرير الأمين العام، أنجزت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان مهمتها المتعلقة باتفاق بون، ولكن دورها لا ينتهي هناك. ولذلك نحن نؤيد اقتراح الأمين العام الرامي إلى تمديد ولاية البعثة على نحو ما هو موضح في التقرير.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر التأكيد على أن حكومتي ستواصل بعزم ثابت مساعدة الحكومة والشعب الأفغانيين في سعيهما إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد كازيخانوف (تكلم بالإسبانية): إنني، مثل الآخرين، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، توم كونيغس، على إحاطته الإعلامية.

وأود أيضا أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به السيد أندريه دنيسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وأشارك زملائي في الإشادة بالأمين العام على تقريره الشامل عن مختلف جوانب الحالة في أفغانستان (S/2006/145). ونحن نوافق خصوصا على الفكرة الواردة في ذلك التقرير عن أن الحالة تقتضي الاهتمام المتواصل بغية تعزيز العلاقات بين أفغانستان وجيرانها.

وكازاخستان، إذ تنظر إلى أفغانستان باعتبارها جزءا لا يتجزأ من وسط آسيا، ترحب بإنجازاتها الإيجابية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومشاركتها في الشؤون الإقليمية. ونحن ملتزمون التزاما قويا بمواصلة الإسهام بقسطنا في تعمير أفغانستان، في شراكة مع السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، هناك ضغط على الحالة الأمنية في أفغانستان بسبب تصاعد مستوى هجمات التمرد، وخاصة في جنوب شرقي البلد وجنوب غربيه. وفي ذلك الصدد، تضطلع القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بدور هام في الميدان. ونحن نؤيد تأييدا تاما تجديد ولاية البعثة، وكذلك الدور الأساسي للأمم المتحدة في قيادة الجهود الدولية لمساعدة السلطات الأفغانية على تحقيق السلام الدائم والازدهار في ذلك البلد.

وترحب كازاخستان بالتدابير التي اتخذها حكومة أفغانستان لتعميق التفاعل مع المؤسسات الدولية المشاركة في برنامج مكافحة المخدرات في أفغانستان، مما أدى إلى انخفاض في زراعة الأفيون في عام ٢٠٠٥. ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل. فخلال السنوات العشر الماضية، ارتفع مستوى الجرائم المتصلة بالمخدرات في وسط آسيا بخمسة أضعاف، وتتجه الحالة إلى الأسوأ. ونحن نرى أنه قد يتعين القيام بعمل كثير لعلاج الحالة فيما يتعلق بإنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، داخل أفغانستان وخارجها على السواء. ونرى أنه يجب أن يكون أحد العناصر الرئيسية في الاستراتيجية العامة زيادة تعزيز الأحزمة الأمنية القائمة لمكافحة المخدرات وإنشاء أحزمة جديدة.

وفيما يتعلق بمؤتمر لندن، الذي حضره وزير خارجية كازاخستان، السيد توكاييف، بدعوة من المنظمين، أود أن أكرر الإعراب عن عميق امتناننا لحكومتي المملكة المتحدة وأفغانستان على التحضير والتنظيم الممتازين لذلك الحدث.

واقترحت كازاخستان، في لندن، تدابير محددة لدعم تنفيذ ميثاق أفغانستان. وكازاخستان مستعدة لتقديم منح دراسية للطلبة الأفغان، وللتوقيع على اتفاق ثنائي بشأن التعاون في ميدان التعليم والشروع في برنامج للتدريب على الطيران المدني للطيارين الأفغان.

وتتطلع الشركات الكازاخستانية إلى المشاركة في تطوير حقول النفط وفي تعمير خطوط نقل الكهرباء، وخطوط نقل النفط والطرق والمنازل. ونأمل أن تكون اللجنة الكازاخستانية - الأفغانية المشتركة المعنية بالتعاون التجاري والاقتصادي التي تم إنشاؤها مفيدة للغاية في زيادة حفز التفاعل الاقتصادي الثنائي. وتهتم كازاخستان اهتماما خاصا بمساعدة المزارعين الأفغان بمدهم بالبذور والأسمدة المعدنية والمعدات الزراعية ومجمعات صغيرة لتجهيز المنتجات الزراعية.

ونرى أن انضمام أفغانستان إلى برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات وسط آسيا في عام ٢٠٠٥ سيسهم إسهاما كبيرا في زيادة اندماجها في الاقتصاد الإقليمي. وقد ابتدر ذلك البرنامج الرئيس نذاربائيف، رئيس كازاخستان، في عام ١٩٩٧، بدعم من الأمين العام، وتجري متابعته تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

وأود أن أكرر تأكيد دعمنا الكامل للجهود المنسقة بقيادة الزعامة الأفغانية بهدف بناء دولة مسالمة وقادرة على البقاء ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا، مثل الآخرين، أن أرحب بوجود الممثل الخاص للأمين العام توم كونيغس وأن أشكره على إحاطته الإعلامية. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أفغانستان (S/2006/145).

لقد تحققت إنجازات عديدة في أفغانستان منذ عملية بون، لا سيما في بناء إطار ديمقراطي. ولكن، كما يشير الأمين العام، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات هائلة.

وفي مؤتمر لندن، جددنا التزاماتنا المشتركة تجاه الشعب الأفغاني. وأيدت النرويج تأييدا كاملا ميثاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الأفغانية المؤقتة. وهاتان الوثيقتان توفران الإطار اللازم لزيادة التنمية في أفغانستان ولمواصلة دعمنا في الأجل الطويل. وكان من دواعي سرور النرويج أنها تعهدت بتقديم دعم مالي إلى أفغانستان لفترة السنوات الخمس المقبلة.

ومن الضروري اتباع نهج شامل لبناء السلام في أفغانستان، ولذلك تدعم النرويج دعما كاملا الدعائم الثلاث لميثاق أفغانستان. والخطط الموضوعة طموحة. ويجب أن يكون التركيز الآن على تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية وعلى بلوغ المعايير القياسية لميثاق أفغانستان. ومن الأهمية بمكان للشعب الأفغاني أن يرى السلام يحقق التنمية.

ولدينا أربع ملاحظات فيما يتعلق بالمهام الرئيسية أمامنا.

أولا، لا تزال النرويج تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتدهورة. فزيادة الهجمات العنيفة - بما في ذلك التفجيرات الانتحارية - تبعث على القلق. غير أن ذلك لن يغير التزامنا تجاه أفغانستان وتجاه القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونحن نقوم بتعزيز وجودنا في الشمال، بما في ذلك في فريق التعمير الإقليمي في ميمنة. وترى النرويج أن تعزيز إصلاح القطاع الأمني ضروري لبناء السلام المستدام. ويجب توفير حكم القانون بتعزيز الشرطة والجهاز القضائي.

ثانيا، يمثل إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع شاغلا رئيسيا. وأي إخفاق في معالجة تلك المشكلة سيقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ومن الضروري اتباع نهج شامل تجاه المشكلة.

ثالثا، يجب مواصلة التقدم في الإصلاح الإداري، ويتعين على السلطات الأفغانية تعزيز قدرتها على توفير

الخدمات للشعب الأفغاني. ومن الأهمية بمكان إظهار سلطة الحكومة المركزية في جميع أرجاء أفغانستان.

رابعا، ينبغي بذل مزيد من الجهود لضمان احترام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص تود النرويج أن تسترعي الانتباه إلى أهمية مراعاة حقوق المرأة. و تركز النرويج تركيزا شديدا على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة، والسلم والأمن، وشرعت مؤخرا في خطة عمل وطنية لتعزيز تنفيذه. ومن المطلوب في أفغانستان، وكذلك في البلدان الأخرى المتضررة بالصراعات، بذل جهود منسقة ومتواصلة لتنفيذ ذلك القرار بالتحديد.

وترحب النرويج بخطة العمل الوطنية المرحلية للمرأة في أفغانستان، التي ترتكز على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعكس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وستقدم النرويج الدعم لتنفيذ تلك الخطة، وذلك، في جملة أمور، بتوفير المساعدة المالية من خلال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بدور هام من خلال عملية بون وبمساعدة الحكومة الأفغانية على تحديد أهداف جديدة للاستراتيجية الإنمائية الأفغانية المؤقتة والمعايير القياسية لميثاق أفغانستان. وترحب النرويج بتوصيات الأمين العام فيما يتعلق بالولاية المقبلة للبعثة. ونحن ندعم مواصلة وتعزيز دور البعثة في رصد وتنسيق المساعدة الدولية. ويشمل ذلك تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة في العملية التشاورية بين المانحين والسلطات الأفغانية. ونحن نتطلع إلى أن نرى بعثة الأمم المتحدة تشارك في رئاسة المجلس المشترك للتنسيق والمراقبة. ونود أيضا أن نؤكد أهمية أن يكون المجلس تمثيليا. ويجب أن يقوم اختيار أعضائه على أساس عملية شفافة ومفتوحة.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا تأييد النرويج المستمر والقوي لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): تهنئ نيوزيلندا شعب أفغانستان على استكمال اتفاق بون. ولقد كان افتتاح الجمعية الوطنية المنتخبة بالكامل في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي قد مثل انجازا كبيرا في مسيرة أفغانستان نحو ديمقراطية مستقرة.

وأسعد نيوزيلندا أن تشارك في مؤتمر لندن وفي إطلاق اتفاق أفغانستان في شباط/فبراير. ولقد أتاح المؤتمر فرصة هامة للمجتمع الدولي حتى يؤكد التزامه نحو أفغانستان لفترة الخمس سنوات المقبلة على الأقل. وسيكون من الأهمية في المستقبل أن نضمن لتلك الالتزامات أن توفر المزيج المناسب من الأمن والمساعدة الإنمائية للشعب الأفغاني.

واستجابة لقرارات مجلس الأمن في عام ٢٠٠١، كانت نيوزيلندا أحد أولى البلدان التي أرسلت قوات عسكرية إلى أفغانستان كجزء من الحملة الدولية ضد الإرهاب وهي أحد اكبر المساهمين من حيث الأفراد لعدد السكان. وتمثل مساهمة نيوزيلندا هذه جزءا هاما من التزامنا بدعم الجهود الدولية من أجل الأمن العالمي.

وخلال الأعوام الأربعة الماضية، خدم مئات من أفراد قواتنا الدفاعية في أفغانستان بتكلفة قاربت ١٣٠ مليون دولار. ونعتقد أن جيشا أفغانيا وقوات شرطة أفغانية قادرة وفعالة هي أمر أساسي لضمان استقرار أفغانستان على المدى البعيد. ومن أجل ذلك، تسهم نيوزيلندا في مبادرات تدريب الجيش والشرطة وفي تطوير المنشآت في إقليم باميان من أجل إنشاء شرطة فعالة.

وفي ذلك السياق، تود نيوزيلندا أن تشيد بمساهمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والدول الأعضاء في المساعدة على استعادة السلم والاستقرار في أفغانستان. وهذه مهمة لم تُستكمل بعد، وتتطلع نيوزيلندا إلى قرارات لتمديد ولاية البعثة في وقت لاحق من هذا الشهر. ومن الأهمية أن تستكمل ولاية البعثة اتفاق أفغانستان الذي تم بالفعل إقراره في مؤتمر لندن.

وما زالت نيوزيلندا ملتزمة بدعم أفغانستان في تقدمها نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي. ولقد قمنا بزيادة مساعدتنا الإنمائية بمقدار ١٥ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الماضية. وتستهدف مساهمة نيوزيلندا هذه مشاريع أو برامج تنفذها منظمات غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة، مع التركيز على مصادر الرزق الريفية المستدامة والحكم وحقوق الإنسان وصحة الأمهات والأطفال.

وما زالت نيوزيلندا تؤيد العمل الذي تؤديه اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. فحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، تظل مجالا رئيسيا يهم نيوزيلندا. وفي ذلك الصدد، نشيد برفع مستوى مشاركة النساء في انتخابات أيلول/سبتمبر بوصفها خطوة هامة إلى الأمام وتشجع على المزيد من المبادرات لتعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية في أفغانستان.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على إعجابنا بما حققته أفغانستان الدولة في مثل هذا الوقت القصير. ولكن ما زالت هناك تحديات كبيرة، وما زالت هناك أهمية حاسمة لدور المجتمع الدولي في دعم جهود حكومة وشعب أفغانستان للتغلب على تلك التحديات.

وشأننا شأن الآخرين هنا اليوم، تؤكد نيوزيلندا مجددا التزامها بدعم الاحتياجات الإنمائية والأمنية لأفغانستان والعمل مع الشعب الأفغاني لإنشاء بلد آمن وسالم وأكثر رخاءً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أرحب ترحيبا خالصا وحارا جدا بالسيد توم كنيغس وأن أهنئه على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام لأفغانستان، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الوافية والمفيدة. وأود أيضا أن أؤكد للممثل الخاص أن إيطاليا ستقدم إليه أكبر قدر من الدعم والتعاون في الميدان وعلى الصعيد السياسي، وبإمكانه أن يعول علينا.

وبهذه المناسبة، ينبغي أن نشيد أيضا بسلفه السيد جان أرنو، الذي يستحق منا الامتنان على المنجزات الرائعة التي حققتها الأمم المتحدة وشعب أفغانستان خلال فترة ولايته.

وتؤيد إيطاليا تماما البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للنمسا باسم الاتحاد الأوروبي. إن مستوى إسهامنا الكبير والمتواصل في تحقيق الاستقرار وتعمير أفغانستان يستلزم أن نقدم بضع ملاحظات إضافية.

يعطي تقرير الأمين العام صورة مختلطة لآخر التطورات في أفغانستان، ويشير إلى سلسلة من النجاحات الكبيرة في العملية السياسية، ولكنه يذكر في الوقت نفسه وجود حالات تأخير وصعوبات مثيرة للقلق في تحقيق أهدافنا المشتركة في مجالات الأمن وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. ومع ذلك، ما زلنا مقتنعين بأن المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان يسيران على الطريق السليم.

ونجاح مؤتمر لندن، بما في ذلك استكمال اتفاق أفغانستان وإقرار مجلس الأمن له، يؤكد أننا جميعا نتشاطر

نفس الرأي الأساسي القائل بأن تزايد ملكية الحكومة الأفغانية لعملية تحقيق الاستقرار وتعمير البلد يجب دعمه من خلال جهد متواصل ومنسق من المجتمع الدولي، تؤدي فيه الأمم المتحدة دورا رئيسيا. والإجراء الناجح للانتخابات في أيلول/سبتمبر الماضي قد أكد على أن هذا النهج الجماعي يشجع على تحقيق منجزات تاريخية. وما فتئت إيطاليا تقف في طليعة ذلك المسعى، حيث تتولى قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي منذ آب/أغسطس الماضي. لذلك فإن الإقرار بأن الانتخابات لم تتأثر بشكل كبير بالأحداث الأمنية مبعث فخر كبير لنا.

ولقد قالت إيطاليا أمام مجلس الأمن في آب/أغسطس الماضي إنه

''ينبغي أن تعزز تلك التحديات المثبطة التي تبدو أمامنا من التزامنا. وتلك التحديات تتعلق بالركائز الحيوية المتشابكة الثلاث والمتمثلة في الأمن، وبناء المؤسسات، والتنمية الاقتصادية. وينبغي ألا ندخر جهدا في معالجة هذه الركائز الثلاث بمفهوم متكامل'' (S/PV.5249، صفحة ٤٣).

لذلك يسعدنا كثيرا أن يكون ميثاق أفغانستان مبنيا على ذلك النهج التكاملي بذاته وقائما على ركائز الأمن والحكم والتنمية. ولا يسعنا إلا أن نؤكد في كل مناسبة ممكنة على أن وجود نهج متكامل يجمع بين كل المكونات الثلاثة ضروري، وأن أيا من تلك الركائز ينبغي ألا يُعطى الأولوية على حساب الركائز الأخرى بينما نحدد المبادئ والمعايير التي تلهمنا في متابعة أحكام ميثاق أفغانستان. ونحن على ثقة بأن المعايير الواردة في الميثاق، فضلا عن الإنشاء المبكر للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، ستؤدي دورا حاسما في تيسير تنفيذ الوثيقة في الوقت المحدد وبصورة فعالة.

إن إيطاليا تتوق إلى الإسهام في هذه العملية، مستخدمة التجربة والمعرفة للسياق المحلي الذي ما فتئنا نبنيه طوال السنوات العشر الماضية، أولا بوصفنا ميسرين للعملية السياسية منذ التسعينات، ومن ثم بوصفنا مانحين رئيسيين للبرامج الإنمائية، وبوصفنا في طليعة البلدان التي تسعى إلى تحقيق الإصلاح في قطاع العدالة والشريك الرئيسي في ذلك، وبوصفنا مساهمين في عملية الحرية الدائمة، وفي طليعة فريق إعادة إعمار مقاطعة هيرات، والمنسقين لجميع أفرقة إعادة إعمار المقاطعات الغربية. ونعكف الآن على دراسة كيفية إدامة الجهود الرائعة التي نبذلها حاليا من حيث القوات المنتشرة على الأرض - ما يزيد على ٢ ٠٠٠ جندي وقيادة عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية - على سبيل المثال عن طريق نشرنا للشرطة وحرس الحدود بهدف الإسهام في تدريب الشرطة العسكرية وشرطة الحدود. وسأتوقف هنا عن إضافة إسهاماتنا الأخرى إلى تلك القائمة الطويلة المتعلقة بالأنشطة الإنسانية والإنمائية.

وبالانتقال إلى المقترحات المتعلقة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، حسبما ترد في التقرير المعروض علينا، فإننا نؤيد تماما النهج الشامل المتمثل في كفالة استمرار عمل البعثة. ونحن نوصي بوجود اتساق بين هيكل بعثة الأمم المتحدة ومنظمة ميثاق أفغانستان بغية كفالة الفعالية الكاملة في انجاز مهمات الرصد ومتابعتها. ونقدر في ذلك الصدد إدراج حكم القانون وإصلاح العدالة ضمن المسؤوليات الملقاة على عاتق المكتب السياسي. ونرحب أيضا باقتراح تعزيز وتوسيع المكاتب المحلية - إذا سمحت بذلك الأحوال الأمنية. وينبغي النظر إلى التعاون الوثيق مع أفرقة إعادة إعمار المقاطعات باعتباره عنصرا ضروريا لهذه العملية.

وفي الختام، نتطلع إلى أن يعتمد مجلس الأمن في وقت مبكر التوصية الواردة في التقرير للسماح لبعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بأن تظل نموذجا لغيرها من عمليات حفظ السلام.

أخيرا، اسمحوا لي أن أذكّر مرة أخرى بمشاعر الأخوة القوية مع الشعب الأفغاني الذي ألهم جهودنا، وأن نهنئه على التزامه الثابت بإعادة بناء بلده وبتوطيد الديمقراطية. إن التحديات التي لا نزال نواجهها ينبغي أن تذكرنا أيضا بأن السلام والأمن الدوليين لا يزالان معرضين للخطر في أفغانستان وسيظلان على هذا النحو لبعض الوقت.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي، السيد الرئيس، بأن أشارك المتكلمين السابقين في شكركم على عقد هذا النقاش المفتوح حول الحالة في أفغانستان.

لما كانت عملية بون قد انتهت من فورها، ولما كان إطار الشراكة الجديد بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي قد استحدث في مؤتمر لندن الأخير، تصبح مناقشة موضوع اليوم حسنة التوقيت بشكل خاص.

لقد أتاح مؤتمر لندن الأخير مناسبة هامة للمجتمع الدولي ليجدد التزامه بتقديم المساعدة السياسية والأمنية والمالية دعما لأولويات الحكومة الأفغانية. وإننا نرحب بإصدار ميثاق أفغانستان الذي يحدد إطار عمل للتقدم المستقبلي والذي سيؤدي دورا هاما في تنشيط المجتمع الدولي ورسم مسار جهوده الداعمة. ويحدونا الأمل أن ينفذ الميثاق بأمانة.

ولئن كان الميثاق قد صدر بهدف إنعاش أفغانستان، فإن الكثير ما زال يتعين فعله بغية تحقيق ذلك بطريقة شاملة. ومن بين جملة شواغل، يعمل تدهور الحالة الأمنية، المقرون بعنف جامح واتجار إجرامي بالمخدرات، ليس على عرقلة عملية إعادة الإعمار فحسب، بل أيضا على عرقلة تنفيذ الإستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية.

وبالنسبة إلى الحالة الأمنية في أفغانستان، يساورنا عميق القلق إزاء استمرار انعدام الاستقرار في بعض أنحاء البلد. فالأمن في جميع أنحاء البلد ينبغي تحسينه، وقوى الأمن الأفغانية ينبغي تقويتها بقدر أكبر للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مؤخرا خطة عملية منقحة تسمح للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة الناتو بمواصلة توسيع تواجدها عبر أفغانستان وبتوفير التدريب والدعم التشغيلي لقوى الأمن الأفغانية.

ونشعر بالقلق أيضا من الخطر المتعاظم الذي يشكله الاتجار بالمخدرات على الأمن الوطني والتنمية الاجتماعية والحكم في أفغانستان. وما لم يتمكن الشعب الأفغاني من إيجاد مصادر دخل أخرى، فإن كثيرين سيستسلمون لإغراء المشاركة في ذلك العمل التجاري الإجرامي. لذا نشاطر وجهة النظر بأن المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية ينبغي أن يعملا معا لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة، التي تلحق الأذى بكل جانب تقريبا من جوانب الأمن والتنمية في أفغانستان. وحكومتي ترحب بالإستراتيجية الوطنية المستكملة لمكافحة المخدرات التي قدمتها الحكومة الأفغانية في مؤتمر لندن، وتقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في الدعم الدولي للإستراتيجية عن طريق المساهمة في الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات.

ولمواجهة هذه التحديات الجارية يجب أن تسير الجهود الفعالة التي تبذلها الحكومة الأفغانية، بروح من التملك الأفغاني، جنبا إلى جنب مع المساعدة التي لا تنقطع من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد نلاحظ أن بلدانا كثيرة،

بما فيها جمهورية كوريا، قد أعلنت عن تخصيص مساعدة مالية جديدة لأفغانستان في مؤتمر لندن. ونؤمن بأن هذه الإعلانات تبرهن على ثقة المانحين المستمرة بأفغانستان. والفضل في ذلك يعود إلى قيادة الرئيس قرضاي والرؤيا الواضحة التي تجلت في الإستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة.

لقد ظلت جمهورية كوريا مساندا قويا لعملية إعادة الإعمار في أفغانستان. وبالبناء على مساهمتنا البالغة ٦٠ مليون دولار تقريبا التي قدمناها على شكل منحة لأفغانستان أثناء السنوات الأربع الأخيرة، تزمع كوريا أن توسع مساعدتها لأفغانستان تمشيا مع ميثاق أفغانستان الجديد. وقد خصصنا مبلغ ٢٠ مليون دولار للسنوات الثلاث التالية بغية زيادة مشاريعنا في مجالات تنمية الموارد البشرية، والزراعة وتنمية المناطق الزراعية وتحقيق الكفاءة في نظام الإدارة العامة. علاوة على ذلك، ما فتئت وحدات إعادة الإعمار والوحدات الطبية من بلدي تساهم في عملية إعادة إعمار أفغانستان منذ نشر تلك الوحدات في شباط/فبراير ٢٠٠٢. ونتعهد بالحفاظ على التزامنا بإعادة الإعمار والتنمية والاستقرار في أفغانستان في السنوات القادمة.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن كندا مسرورة بالفرصة التي منحت لها لمخاطبة مجلس الأمن بشأن أفغانستان. ونعرب عن شكرنا لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئة السيد توم كنيغس، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، وأن أطمئنه إلى كامل دعمنا له. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لشكر سلفه، السيد جان آرنو، ونهنئه على نجاحاته الباهرة في أفغانستان.

لقد التزمت كندا التزاما واضحا ببزوغ أفغانستان دولة مستقرة وآمنة وديمقراطية ومزدهرة. ونحن من بين أكبر المساهمين في انتعاش أفغانستان، وما فتئنا كذلك منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت مساهماتنا إنسانية ومالية على السواء وكان دعمنا متسقا وسريعا. والتزامنا القوي بمستقبل أفغانستان أبرزته زيارة رئيس الوزراء هاربر إلى أفغانستان في مطلع هذا الأسبوع. والواقع أن رئيس الوزراء هاربر غادر أفغانستان هذا الصباح تحديدا، بعد أن قضى يومين هناك، التقى أثناءهما بالرئيس قرضاي وكبار المسؤولين، فضلا عن القوات الكندية والدبلوماسيين وعمال إعادة الإعمار الكنديين. ولقاء رئيس الوزراء هاربر مع الرئيس قرضاي كان أول لقاء له مع رئيس دولة منذ تسلمه المنصب في كانون الثاني/يناير.

في السنوات التي انقضت منذ عام ٢٠٠١، تم نشر ما يزيد على ١٤ ٠٠٠ فرد من القوات الكندية دعما للقوة الدولية للمساعدة الأمنية ولبعثات عملية الحرية الدائمة. ومع آخر انتشار لـ ٢ ٢٠٠ فرد من القوات الكندية، تولت كندا قيادة قوات التحالف في قندهار وفي خمس من المقاطعات الجنوبية المحيطة بها. وهذه هي دورتنا الثانية في قندهار. فقد نشرنا جنودنا دائما في الأماكن التي تكون في أمس الحاجة إليهم. ولم يكن انخراطنا بدون تضحيات. فبعض الكنديين لقوا حتفهم وأصيب آخرون بجراح. إننا نفهم ما هو مُعرَّض للخطر هنا ونحن مستعدون للاضطلاع بدورنا، بما في ذلك في أكثر المناطق صعوبة في أفغانستان.

وفي الوقت ذاته، نقر بأنه لا يمكن ضمان تحقيق النجاح بالوسائل العسكرية وحدها، بل انه يتطلب الدعم الملازم للحكم والتنمية الأفغانيين. ولهذا السبب أصبحت أفغانستان أكبر متلق للمساعدة الإنمائية الكندية. ففي ٩ آذار/مارس أعلنت كندا تقديم ٤٠ مليون دولار إضافية لتمويل التنمية من أجل أفغانستان، وبهذا فإن إجمالي المساهمة التي تقدمها كندا يصل إلى ما يزيد على ٦٥٠ مليون دولار. وسجلنا في صرف تعهداتنا سجل نفخر به. وقد تولت كندا

رئاسة فريق إعادة الإعمار في قندهار في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وقامت مؤخرا بمضاعفة حجم سفارتها تقريبا، وكل تلك الأعمال ما هي إلا مؤشرات إلى درجة التزامنا.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن. ويشدد التقرير بحق على الحاجة إلى نهج شامل للانخراط في أفغانستان، نهج تنص عليه الوثائق التي اعتمدت مؤخرا في لندن في المؤتمر المعني بأفغانستان. وترحب كندا بتشكيل مجلس مشترك للتنسيق والرصد، وهو هيئة لا غنى عنها أيدتها كندا وساعدت في تصميمها. وسيكفل المجلس المشترك اتساقا أكبر للجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية مع المجتمع الدولي في تنفيذ ميثاق أفغانستان. وسننتظر من المجلس أن يركز على المسائل العملية لحل المشاكل، باستخلاص الدروس من أكثر الأطراف مشاركة، وبتحديد الفجوات أثناء بروزها وضمان التماسك عبر الركائز المستقلة الثلاث للميثاق. حينئذ سنتأكد أن المجلس مدعوم من أمانة فعالة.

إن كندا ستركز، في دعم الميثاق، على ثلاثة مجالات رئيسية هي: الأمن والحكم والحد من الفقر. وإذا أريد لنا أن ننجح، فان ذلك سيستلزم مشاركة عسكرية ومدنية على السواء. لقد ساعدت القوات الكندية، مع شركائها الدوليين والأفغان، على تهيئة بيئة آمنة يمكن أن تبدأ في ظلها مؤسسات الحكم الأفغانية الناشئة نموها. كما سمح ذلك الدعم للكنديين والمدنيين الآخرين الذين انتشروا في أفغانستان بان يدعموا بشكل نشط المهمة المعقدة لبناء المؤسسات. وما لم نتمكن من بناء مؤسسات فعالة ومسؤولة في كابول وفي جميع أنحاء أفغانستان، لا يمكن أن نضمن استمرار استثمارنا لفترة طويلة بعد انتهاء انخراطنا هناك.

(تكلم بالفرنسية)

وتظهر أعمال العنف التي ارتكبت مؤخرا في مناطق معينة من أفغانستان أن الوقت لم يحن الآن للتخلي عن حذرنا. وتبقى القاعدة وطالبان نشطتين، تتحديان قوات الأمن الأفغانية والدولية. ويشكل اللجوء إلى الهجمات الانتحارية بالقنابل تطورا مثيرا للقلق يتطلب اتخاذ ردود عاجلة، بما في ذلك من جانب جيران أفغانستان.

وفي الوقت نفسه، إن تجارة المخدرات تعرّض المؤسسات الحكومية للخطر. والفساد يبدد ثقة الأشخاص. والأسس لإنشاء نظام فعال يتسم بالشفافية ويمكن الوصول إليه، لم يجر إرساؤها بعد. وتتصل هذه التهديدات اتصالا وثيقا بأموال المخدرات، مما يسهم في الفساد وتخريب سيادة القانون.

ولا بد أن يكون الرد قويا ومتعدد الأشكال. وإنشاء حكومة مسؤولة وديمقراطية تحترم حقوق الأفراد وتمنح المواطنين صوتا في ذلك المجال وتتخذ تدابير للوفاء بتطلعات المواطنين أمر أساسي لإيجاد أي حل شامل لهذه المشاكل.

وكما أورد الأمين العام في تقريره، فان بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تضطلع بدور حاسم في تعزيز جميع المؤسسات الجديدة للحكم في دولة أفغانستان، بما في ذلك من خلال بناء القدرات. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد أن تزيد البعثة بالذات قدراتها للتدخل على ارض الواقع في مجالات حقوق الأفراد، واحترام سيادة القانون، والشرطة والعدالة. وما زالت كندا تدعم البعثة بتقديم المعونة لجهود الشرطة ومستشاري المؤسسات الإصلاحية، ونأمل أن تحذو البلدان الأخرى حذونا.

وكندا، استلهاما بعزيمة الشعب الأفغاني على بناء مستقبل أفضل لنفسه، تظل مستعدة لمساعدة الأفغان على تنفيذ الالتزامات المحددة في الميثاق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، وان أهنئ وفد الأرجنتين على الطريقة الماهرة التي توجه بها الأرجنتين أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أهنئ السفير بولتن ووفد الولايات المتحدة على الرئاسة الناجحة والزاخرة بالأحداث التي تولتها الولايات المتحدة الشهر الماضي. وأود أيضا أن أتمنى للسفير وانغ غوانغيا، ممثل الصين، رئاسة ناجحة الشهر المقبل.

ويعرب وفد باكستان عن امتنانه للممثل الخاص للامين العام، السيد توم كوينيغس، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم، ويعرب عن امتنانه للأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان (S/2006/145). كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلف السيد كوينيغس، السيد جان أرنو. وتؤيد باكستان تأييدا كاملا استمرار الدور الهام للأمم المتحدة في أفغانستان. ونؤيد أيضا المساعدة الأمنية الدولية التي تقدم لأفغانستان.

يحدد تقرير الأمين العام التقدم الكبير المحرز في أفغانستان في الوفاء بالنقاط المرجعية لعملية بون. ونود أن نهنئ الرئيس كرزاي وشعب أفغانستان الشقيق على تلك الانجازات.

للأسف، هناك أيضا العديد من التحديات المعلقة التي ما زال يتعين التغلب عليها – وخاصة تحديات الأمن والمخدرات والجريمة وأمراء الحرب والتنمية. ويؤيد ميثاق أفغانستان، الذي اعتمد في مؤتمر لندن، خطة شاملة للتصدي لتلك التحديات بغية إعادة السلام والأمن توصلا إلى تحقيق الازدهار في أفغانستان. ويحدونا الأمل في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الحكومة الأفغانية وشركاؤها الدوليون في إطار الميثاق.

وتتمتع باكستان وأفغانستان بعلاقة وثيقة وتكافلية ضاربة الجذور في الجغرافيا والتاريخ والأصل العرقي المشترك والعقيدة المشتركة. ومصيرانا مرتبطان ارتباطا لا ينفصم. ويؤدي إحلال السلام في أفغانستان إلى توطيد السلام والطمأنينة في باكستان. ويمكّن إحلال السلام في أفغانستان كلتا الدولتين من العمل بوصفهما جسرا للتبادل التجاري والتجارة بين وسط آسيا وجنوب آسيا وخارجها. وبالتالي يشكل نجاح مساعي تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان أمرا حيويا بالنسبة لباكستان.

وقبل أكثر من ٢٥ عاما، استقبل الشعب الباكستاني بأذرع مفتوحة ٤ ملايين تقريبا من أشقائه الأفغان. واستضفناهم في معظم الأحيان بدون سخاء المساعدة الخارجية. وما زال ثلاثة ملايين أفغاني باقين في باكستان. ووفقا لتقاليدنا ولمبادئ القانون الإنساني، لم تجبرهم باكستان على العودة بشكل قسري إلى بلدهم. ولكن ينبغي لهم أن يعودوا، ونثق بان الظروف ستهيئ قريبا لتمكينهم من القيام بذلك بكرامة وشرف.

وكما يشهد التاريخ، فإن الضيافة التي وفرتها باكستان خلال أصعب الأعوام التي مرت بها أفغانستان أنشأت مشاكل دائمة لباكستان، بما في ذلك زيادة التطرف ووجود الإرهاب. ونعالج تلك الظواهر بقوة، ونعتقد، بنجاح.

واعتمدت باكستان استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل بغية التصدي لمشاكل الإرهاب والتطرف. وأسرنا أكثر من ٦٠٠ من إرهابيي القاعدة، معظمهم تسلل إلى باكستان بعد حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتصرفنا بقوة ضد إرهاب طالبان، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). وقمنا بنشر أكثر من ٨٠ ٠٠٠ جندي على حدودنا الغربية مع أفغانستان بغية منع تسلل القاعدة

أو الإرهابيين الآخرين أو خروجهم. وفي الوقت نفسه، نستثمر في البنية التحتية وعمليات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لهذه المناطق الحدودية غير المستوطنة حتى الآن. كما أن باكستان أطلقت عمليات عسكرية رئيسية في بعض مناطق القبائل بغية القضاء على وجود الإرهابيين الأجانب ومؤيديهم. وقتل أكثر من ٦٠٠ جندي باكستاني في العمليات الـ ٧٥ التي قامت بها قوات الأمن الباكستانية. وأود أن أشير إلى أن تلك الخسائر أكبر من جميع الخسائر التي تكبدها قوات التحالف في أفغانستان.

وعليه، فلا يمكن لأحد أن يشكك في التزام باكستان وتصميمها على النجاح في دحر الإرهاب. ونحن بحاجة إلى نهج شامل للتعامل مع تحديات الإرهاب والعنف الإجرامي والتمرد في أفغانستان. فالأعمال الإرهابية والحوادث العنيفة الأخرى في أفغانستان لا تجري في الجنوب والجنوب الشرقي فحسب، بل في أماكن أخرى عديدة من البلد. ويمكن منعها من خلال القيام بعمل ناجع داخل أفغانستان من جانب القوي الوطنية الأفغانية وقوات التحالف الدولي. ولضمان النجاح، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية لهذا العنف – التطرف وأمراء الحرب وتجارة المخدرات والتناحر الداخلي – فكل ذلك يتطلب معالجة متأنية وفعالة. والعجز عن ذلك لا يمكن تبريره.

ومن المؤكد أن مراقبة الحدود وأمنها أساسيان لمنع تسلل الإرهابيين أو العناصر الإجرامية العنيفة الأخرى إلى باكستان أو أفغانستان. وكما ذكرت في موضع سابق، فقد نشرت باكستان ٨٠ ٠٠٠ جندي للقيام بهذه المهمة من جانبها. والأمر يحتاج إلى جهد مقابل على الجانب الآخر إن كان لسياسة المطرقة والسندان أن تعمل بنجاح. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا المسعى لا يمكن أن ينجح بدون تعاون وثيق في مجال تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي. وبإمكاننا أن نفعل ذلك في إطار اللجنة الثلاثية، ومن خلال اتصالات ثنائية وثيقة ومستمرة.

وباكستان قررت أيضاً اتخاذ تدابير إضافية. سوف نبني سياجاً حول بعض أجزاء الحدود تعزيزاً لقدرة قواتنا. وسنحاول أيضاً القضاء على العناصر الإرهابية التي قد توجد داخل مخيمات اللاجئين الأفغان وأماكن أخرى بين جموع اللاجئين.

وإلى جانب تبادل المعلومات، تتوقع باكستان من شركائها أن يعززوا قدراتها على قطع خطوط التموين ومكافحة الإرهاب من خلال توفير الأجهزة الإلكترونية وغيرها من المعدات، وخاصة توفير أعداد إضافية من الطائرات المروحية بغية تعزيز سرعة التنقل والرد. ومتطلباتنا هذه قد أبلغت إلى شركائنا.

وأخيراً، فإن العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب يجب أن تجري في إطار الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي، بما فيها تلك التي يتضمنها إعلان كابل، والمتعلقة باحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل. وباكستان لن تتهاون إزاء أي انتهاك لتلك المبادئ.

وتؤمن باكستان أن أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي ومن خلال التعاون مع جيرانها، يمكن أن تنجح في مواجهة تحديات الأمن والحكم والتنمية. وباكستان تود أن تكون صاحبة الإسهام الأكبر في نجاح ميثاق أفغانستان. وضمان التنمية المستدامة والسريعة في أفغانستان عنصر أساسي في هذا الميثاق.

وفي لندن، استكملت باكستان تعهدها السابق بتخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار بالتزام إضافي بمبلغ ٥٠ مليون دولار للتنمية في أفغانستان. واتخذنا ترتيبات خاصة تيسيراً للتجارة العابرة إلى أفغانستان ومنها. وبلغ حجم التجارة الثنائية بين باكستان وأفغانستان ١,٢ بليون

دولار في العام الماضي، ونأمل أن تزداد إلى بليوني دولار هذا العام. وقد توصلنا إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن إنشاء مناطق صناعية على الحدود مع أفغانستان سيسمح لبضائعها بالنفاذ إلى سوق الولايات المتحدة بدون رسوم جمركية.

وباكستان مقتنعة بأنه إذا ما توفر حسن النية المتبادل وتعززت الثقة، يمكن لأفغانستان وباكستان أن يتعاونا تعاوناً وثيقاً لبناء السلام والأمن في المنطقة وكفالة تحقيق الازدهار لشعبينا، فالأواصر التاريخية والأخوية التي تربطهما من القوة بحيث تتصدى لتقلبات السياسة ومناورات من يبتغون زرع بذور الانقسام والفرقة بيننا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى وفد الأرجنتين.

أعطي الكلمة للسيد توم كينيغس، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، للرد على الملاحظات والأسئلة.

السيد كينيغس (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشكر أعضاء المجلس جزيل الشكر على الدعم المستمر الذي أعربوا عنه، بالإجماع، لعملية السلام في أفغانستان ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود، شخصياً، أن أتقدم بخالص الشكر إلى المجلس على ترحيبه الحار بي ودعمه لي في مواجهة التحديات الصعبة التي تنطوي عليها المهمة الملقاة على عاتقي.

وأنا ممتن للغاية لاقتراح ممثل اليابان بشأن زيارة يقوم بها مجلس الأمن لأفغانستان، للتعبير مرة أخرى عن التزام المجلس، وسنبذل كل جهد ممكن لإعداد أنفسنا لهذه الزيارة.

لقد أعرب كل المتكلمين – ونشاركهم الرأي – عن شواغلهم إزاء حالة الأمن، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم المساواة فيما يتعلق بحقوق المرأة، والمسائل المتصلة بزراعة الخشخاش والاتجار في المخدرات. وهذا تحدٍ رئيسي للحكومة الأفغانية ولمجتمع المانحين برمته وللأمم المتحدة وكل صناديقها ووكالاتها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وسوف نواصل تطوير أنشطتنا على أساس مبدأ تملك الأفغان لكل ما يتصل بالتنمية في أفغانستان. وسوف نقف وراء قيادة الحكومة الأفغانية، في كل عملية من العمليات. وبالإضافة إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها، طلب مني الرد على بعض الأسئلة التي طرحها ممثل الدانمرك. بلى، سنواصل الحوار الفعال مع مؤسسات الحكومة على المستوى الوطني، وبالأخص على المستوى المحلي. وقد علق بعض المتكلمين على اقتراحنا بتوسيع تواجد البعثة في المقاطعات. فبعد الانتخابات، أُخليت بعض المواقع من موظفي المساعدة الدولية، وبالتالي أصبح لدى بعض المقاطعات حيز يمكن أن تستخدمه الوكالات والمكاتب الفرعية في الميدان من خلال البعثة. ونود أن نستخدم بعض تلك المنشآت وأن نتواجد في نفس المكان مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة بالفعل بغية زيادة درجة حضور الدعم الدولي ومساعدة المؤسسات السياسية للحكومة الأفغانية. وهذا الشمول قد يُحَسِّن الوضع الأمني في تلك المناطق، ومن واقع تجاربنا في الشمال، فحيثما كان ثمة حضور دولي، وحضور الحكومة وتواجد مكتب من مكاتبنا، يمكن أن يتحسن الوضع الأمني. ومع ذلك، أعرف أن علينا أن نُقيِّم الوضع الأمني السائد في تلك المقاطعات قبل أن نفعل ذلك. ولن ننشئ مكاتب إقليمية جديدة، ولكن من خلال المكاتب الإقليمية، قد نود أن نصل بكيانات صغيرة إلى المناطق التي يستصوب الوصول إليها.

إن الانقسام بين الركنين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إداري أكثر منه موضوعي الطابع. وسوف أضمن أن يتعاونا كي لا يحدث فصل بين حقوق

الإنسان ونوع الجنس، بوصفهما عنصرين أساسيين من عناصر هذين الركنين. وسوف أضمن قيام تنسيق وثيق بين هذين العنصرين من عناصر ولايتنا.

وسأعطي بالتأكيد الأولوية لقدر معقول من التوظيف، ولا سيما توظيفنا لموظفين سياسيين في المنطقة. ولدى انضمامي إلى البعثة، علمت أن الرأسمال البشري ونوعية موظفينا هما العامل الرئيسي لأدائنا ونجاحنا. والاحترام الذي حظينا به، ليس في أوساط المجتمع الدولي فحسب بل ولدى السلطات الأفغانية والشعب الأفغاني عموما، مرده إلى نوعية موظفينا العالية. وسنفعل كل شيء للحفاظ على هذا الاحترام وحتى لتعزيزه.

لقد سأل ممثل سلوفاكيا عن كيفية تشكيل المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وعن موعد بدء عمله. سأكون مسرورا لو بدأ عمله في أسرع وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، تكلمت مع رئيس أفغانستان الذي أعرب عن الرأي نفسه. ومع ذلك، من الصعب جدا التوفيق بين المبدأين التاليين في ما يتعلق بهذا المجلس المشترك للتنسيق والرصد: الفعالية والصفة التمثيلية. إن الصفة التمثيلية تتعلق بالمانحين، والمساهمين بقوات، وأصحاب المصلحة الإقليميين. العمل ما زال جاريا، وسأغتنم الفرصة التي تتيحها زيارتي إلى نيويورك للتكلم مع بعض أصحاب المصلحة المعنيين.

إنني أقدر أيما تقدير حقيقية أن ممثل الولايات المتحدة شدد على أهمية تنمية الرأسمال البشري في أفغانستان. إن ذلك إحدى النقاط الرئيسية التي ينبغي التشديد عليها في المستقبل لأن ملكية الأفغان تعني تنمية القدرات الأفغانية في البلد. ونحن نكرس جهودنا في كابول وفي المقاطعات تحقيقا لهذا الغرض.

أخيرا، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن الامتنان الذي أشعر به حيال الدعم الذي تحظى به بالإجماع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أعضاء مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كونيغز على توضيحاته وملاحظاته. وأشكره كذلك مرة أخرى على وجوده معنا. ونأمل أن نراه قريبا عندما نتخذ القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، في نهاية آذار/مارس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.
